

التقرير السنوي للبنك التونسي الليبي لسنة 2021



الفهرس

- I. كلمة رئيس مجلس الإدارة
- II. كلمة المدير العام بالنيابة
- III. تقديم البنك التونسي الليبي
- IV. الأوضاع الاقتصادية والمالية لسنة 2021
- V. أبرز مستجدات وأحداث سنة 2021
- VI. أنشطة ونتائج البنك
- VII. التنظيم
- VIII. الحوكمة

1. مجلس الإدارة
2. لجنة التعيينات والأجور
3. اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي
4. لجنة المخاطر
5. مراقبي الحسابات
6. مساهمو البنك التونسي الليبي

- IX. الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر
- X. رأس المال البشري

ملحق 1: القوائم المالية للبنك التونسي الليبي المختومة في 31 ديسمبر 2021

ملحق 2: التقرير العام والخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية لسنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2021

ملحق 3: القوائم المالية المجمعة للبنك التونسي الليبي المختومة في 31 ديسمبر 2021

ملحق 4: تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة لسنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2021



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

الى / السادة المساهمين الكرام

تحية طيبة وبعد،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم إلى حضراتكم التقرير السنوي للبنك التونسي الليبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، متضمناً البيانات المالية المصادق عليها من مراقبي حسابات البنك وأبرز المؤشرات المتعلقة بها.

فقد شهد عام 2021م تراجعاً غير مسبوق للاقتصاد العالمي نتيجة لجائحة كورونا وأثارها السلبية الاقتصادية والاجتماعية، ولم يكون الاقتصاد التونسي بمعزل عن هذه الآثار وتسببت بانكماشه بنسبة 3% مقارنة بنسبة 8.8% خلال عام 2020م، وذلك نتيجة لإغلاق معظم القطاعات الاقتصادية في الدولة التونسية.

وعلى الرغم من الضغوط الاقتصادية في الامتثال لتدابير الإغلاق الكامل في تونس، فقد عملت البنوك التونسية وفقاً للتعليمات الصادرة عن البنك المركزي التونسي على المساعدة والوقوف الى جانب الشركات والمؤسسات الاقتصادية من أجل النهوض بها لاحتوائها لتداعيات الأزمة والآثار الناجمة عنها.

المساهمون الكرام،

قد ساهم البنك التونسي الليبي أسوة بباقي البنوك بتخفيف حدة تفاقم آثار هذه الأزمة، حيث لعب دوراً مهماً في تمويل وتنمية التجارة البينية مع الدولة الشقيقة ليبيا. هذا كما انخرط بشكل فعال في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال مساهمته في دعم المناطق الداخلية والفئات الهشة للمجتمع والتي كان لها أثر ايجابي في المجتمع.

بالإشارة الى البيانات المالية لعام 2021م، فقد بلغ إجمالي أصول البنك 842.057 مليون دينار، فيما بلغ رصيد ودائع الحرفاء 496.761 مليون دينار، مقابل مستحقات على الحرفاء قدرت بـ 437.872 مليون دينار.

وبالرغم من الوضعية المالية الصعبة للبنك فإن الناتج البنكي الصافي سجل ارتفاعا بلغت نسبته 21% ليصل إلى 22.889 مليون دينار بفضل المجهودات المبذولة للحد من أعباء الاستغلال البنكي بتعبئة موارد ذات كلفة ضعيفة، كما قام البنك بإعادة هيكلته على المستوى التنظيمي وتطوير خدماته المصرفية وعمل على مضاعفة مجهوداته في استخلاص الديون المتعثرة.

وختاماً فإنني أتقدم بالشكر للمساهمين الكرام بكل التقدير والامتنان على مساندتهم ودعمهم، كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الجهات الرقابية التونسية وفي مقدمتها البنك المركزي التونسي.

والشكر موصول إلى إدارة البنك وكافة الموظفين على جهودهم المبذولة في هذه الظروف الاستثنائية، والتمنيات لهذه المؤسسة المزيد من التطور والتقدم والازدهار.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رئيس مجلس الادارة

محمد سعيد فطيرة

الى / السادة المساهمين الكرام

تحية طيبة وبعد،

يسعدني أن أضع بين يدي حضراتكم التقرير السنوي للبنك التونسي الليبي وبياناته المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

شهد عام 2021 تحديات وصعوبات عديدة نتيجة لتداعيات جائحة كورونا التي أدت الى تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وأثرت في كافة الأنشطة الاقتصادية، هذا وقد انعكست هذه التداعيات بشكل سلبي، بصفة عامة، على الاقتصاد التونسي، وتسببت في انكماش الاقتصاد بنسبة 3% مقابل نسبة 8.8 % لسنة 2020 إضافة الى تضرر القطاع السياحي وتراجع صادرات بعض القطاعات، الأمر الذي على إثره ارتفع معدل البطالة الى ما نسبته 18.4 % خلال الربع الثالث لسنة 2021

كما كان لهذه التداعيات، تأثير هام، بصفة خاصة، على القطاع المصرفي التونسي وخاصة على البنوك المتوسطة والصغيرة في حجم أموالها الذاتية، وذلك خاصة في ظلّ اقرار الحجر الصحي العام مما أدى الى تعطيل النشاط الاقتصادي، وتراجع حجم التبادل التجاري مع العالم الخارجي وانخفاض الصادرات والواردات الى دولة تونس.

وبالرغم من الظروف والتحديات الاقتصادية المشار اليها آنفاً، والتحديات والصعوبات المتراكمة التي واجهها البنك والتي أثرت على مؤشراتته المالية، وانعكست على تطوير حجم أعماله وأنشطته بالشكل المطلوب، إلا أن البنك التونسي الليبي حاول جاهداً و على قدر المستطاع مواصلة أعماله وتطوير خدماته بما يحقق أهدافه وتطلعات عملائه و بما يخدم الاقتصاد التونسي مع التركيز خاصة على مجال التجارة البينية مع الدولة الشقيقة ليبيا، عن طريق اعتمادات التصدير التي وصل حجمها الى مبلغ 1.132 مليار دينار تونسي مقارنة بمبلغ 722.0 مليون دينار تونسي في نهاية عام 2020.

كما قام البنك خلال فترة التقرير بالعديد من التطورات على المستوى التنظيمي والتقني والتجاري، مع انتهاج سياسة شفافة في دراسة المحفظة الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة

وفقاً لمتطلبات البنك المركزي التونسي، والتركيز على مضاعفة المجهودات في استخلاص الديون المتعثرة حيث وصل حجم المبالغ المستخلصة مبلغ 20.0 مليون دينار في نهاية عام 2021.

وختاماً أنتهز هذه المناسبة للتقدم للمساهمين الكرام، ولرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المتواصل في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالقضايا الاستراتيجية، كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الجهات الرقابية التونسية وفي مقدمتها البنك المركزي التونسي.

كما أنني أشكر كافة الموظفين على جهودهم المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف المناطة إليهم للرقى بمستوى أعمال وأنشطة البنك التونسي الليبي، متمنياً لهم جميعاً دوام التوفيق والتقدم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المدير العام بالنيابة

عبد المجيد محمد رمضان الماقوري



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

تقديم البنك

تأسس البنك التونسي الليبي باسم المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين تونس وليبيا بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984، ويمارس الأنشطة التالية:

- ❖ تمويل المشاريع: إسناد القروض في جميع أشكالها والإيجار المالي للمنقولات والعقارات والمساهمة في رأس مال المؤسسات.
- ❖ تمويل الصفقات العمومية.
- ❖ التعهدات بالتوقيع.
- ❖ تمويل عمليات التجارة الخارجية.
- ❖ تقديم الاستشارة للمؤسسات: إدارة الممتلكات والإدارة المالية وإحداث المؤسسات وتطويرها وإعادة هيكلتها وعمليات التوريد والتصدير والتجارة الدولية والتقريب والبحث عن شركاء ومواكبة المؤسسات في عملياتها مع الخارج

شرع البنك التونسي الليبي خلال سنة 2004 في عملية تحوّل إلى بنك شمولي، وعلى إثره تم تفعيل برنامج عمل شمل أساسا الاستراتيجية وإعادة الهيكلة المالية والتسيير وقواعد المهنة وأخلاقياتها والتنظيم وإدارة المخاطر والمنظومة المعلوماتية وإدارة الكفاءات والديناميكية التجارية.

وبناءً عليه تمكن البنك التونسي الليبي من الحصول في سنة 2005، على ترخيص لممارسة نشاط بنك شمولي وتعديل الاتفاقية المبرمة في سنة 1983 بشأن تأسيس المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية.

ومنذ مباشرة البنك نشاطه كبنك شمولي، أصبح يتعامل مع شرائح مختلفة، حيث تأتي شريحة الشركات الكبرى الأكثر أهمية من حيث التعامل، ويقدم كافة الخدمات لكافة الشرائح وذلك وفقا للأحكام القانونية والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية في الخصوص، وتتمثل هذه الخدمات في الآتي:

- ❖ عمليات قبول الودائع من العموم، كيفما كانت مدتها وشكلها،
- ❖ عمليات منح القروض بجميع أشكالها،
- ❖ عمليات الإيجار المالي،
- ❖ وضع وسائل الدفع على ذمة الحرفاء وإسداء خدمات الدفع،
- ❖ تقديم المشورة والمساعدة في مجال إدارة الممتلكات والإدارة المالية وبصفة عامة كل الخدمات المخصصة لتسيير إحداث المؤسسات ومواكبة تطويرها وإعادة هيكلتها.

شركات مجموعة البنك التونسي الليبي

❖ شركة العربية للاستخلاص

تأسست هذه الشركة في 14 نوفمبر 2002 برأس مال أولي قدره 300.000 دينار مقسم إلى 3000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار، خلال سنة 2006، تمّ الترفيع في رأس مال الشركة إلى 2.700.000 دينار.

وتبلغ نسبة مساهمة البنك التونسي الليبي في رأس مال الشركة العربية للاستخلاص 100%. ويتمثل نشاط الشركة في شراء الديون لحسابها الخاص واستخلاص الديون لحساب الغير وفقا لمقتضيات القانون عدد 4 لسنة 1998 المؤرخ في 02 فيفري 1998.

❖ شركة كاب انفست سيكار

تكونت هذه الشركة (العربية للمساهمة والاستثمار سابقا) كشركة استثمار ذات رأس مال قار في 04 ديسمبر 2002 برأس مال أولي قدره 500.000 دينار. وبتاريخ 08 فيفري 2007 تم إعادة هيكلة الشركة وذلك بـ:

- تحويل الشركة من شركة ذات رأس مال قار إلى شركة ذات رأس مال مخاطر خاضعة للقانون عدد 87 لسنة 1995 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995.
- تغيير تسمية الشركة من العربية للمساهمات والاستثمار إلى كاب انفست سيكار.
- الترفيع في رأس مال الشركة 500.000 دينارا إلى 1.000.000 دينارا وذلك بإصدار 50.000 سهما قيمة السهم الواحد 10 دنانير، تكتتب نقدا من قبل البنك التونسي الليبي وشركة العربية للاستخلاص

ويتمثل غرض الشركة في المساهمة لحسابها أو حساب الغير في رأس مال المؤسسات عن طريق الاكتتاب في أسهم أو منبات اجتماعية جديدة الإصدار وبهدف إعادة إحالتها لاحقا وذلك لتعزيز فرص الاستثمار وتدعيم الأموال الذاتية طبقا للقانون المتعلق بشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية.

لمحة تاريخية

1984: تأسيس المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية من قبل الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي وهو واحد من المجموعات المصرفية الأولى على المستوى المغاربي والإفريقي. وتتمثل المهمة الأساسية للمصرف في تمويل عمليات الاستثمار.

1990: انطلاقة جديدة مع تطور نشاط تمويل التجارة الخارجية.

1997: طرح منتجات وخدمات مصرفية جديدة: قروض التشغيل والإيجار المالي.

2004: وضع برنامج عمل لإعادة الهيكلة المالية والتنظيمية والمؤسسية لتحقيق هدف مزدوج: تطوير البنك لخدمة مساهميه وموظفيه وبناء بنك الغد.

2005: الحصول على الترخيص كبنك شمولي خاضع للقانون عدد 65 لسنة 2001 المؤرخ في 10 جويلية 2001 المتعلق بمؤسسات القرض.

2006: انطلاقة جديدة للبنك التونسي الليبي كبنك شمولي.

2013: الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار لدعم مركزه المالي وأمواله الذاتية وتطوير نشاطه وتحسين مؤشرات المتعلقة بقواعد التصرف الحذر.

2016: تحيين العقد التأسيسي للبنك على إثر صدور القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016.

2019: فتح فروع داخل وخارج مدن تونس الكبرى ليصل عدد الفروع المفتوحة في نهاية سنة 2020 إلى 19 فرعاً.



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

على الصّعيد العالمي

وفقا لتقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، بلغ النمو العالمي 5.9 % خلال سنة 2021 مقابل انكماش 3.1 % سنة 2020 نتيجة التداعيات غير المسبوقه لجائحة كوفيد-19، والتي كان لها تأثير سلبي على كافة الأنشطة والأعمال.

ويعود هذا التطور في النمو لسنة 2021 إلى الإمكانيات الصناعية والتكنولوجية والموارد المالية غير المحدودة للاقتصادات الكبرى. إذ تمكنت الدول المتقدمة من إنتاج أو اقتناء اللقاحات اللازمة لحماية سكانها بشكل عاجل وتأمين جرعات إضافية لها من اللقاحات، وبالتالي تزايدت حدة الانقسام بينها وبين الدول النامية.

إلا أن هذا التطور في النمو شهد تباين في الزمن والمستوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة وأوروبا من جهة أخرى. في حين يبدو هذا النمو صعب الإدراك وبشكل كبير في البلدان النامية، خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وفي الهند كقوة اقتصادية عظمى، والتي عرفت جميعها، تدهورا كبيرا لإمكانيات إنتاجها وللوضعية الصحية والاقتصادية لمواردها البشرية.

ويعزى هذا التباين في النمو أساسا، إلى الاختلافات في الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول لمواجهة الأزمة الصحية، والصعوبات البنيوية التي كانت تعاني منها اقتصاديات بعض الدول قبل الأزمة وقدرة تكيف أنشطتها مع قيود الحجر الصحي. وهكذا، ستستعيد الاقتصاديات التي تعتمد أنشطتها على الصناعات التحويلية حيويتها سريعا خلال فترة الإقلاع، في حين سيكون انتعاش الاقتصاديات التي ترتبط بأنشطة السياحة وبالمواد الأولية بطيئا وهشا.

غير أن هذه الآفاق الاقتصادية العالمية تبقى رهينة بالعديد من العوامل. بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالأزمة الصحية، يبقى الارتفاع الكبير في المديونية العمومية مقلقا خاصة في اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، وكذلك تأثر انتعاش الاقتصاديات الموجهة نحو التصدير بالضغوطات الممارسة من طرف التيارات المحافظة.

وحسب نفس المصدر يتوقع أن تبلغ نسبة النمو بمنطقة الأورو، الشريك الاقتصادي الرئيسي لتونس، نسبة 5 % خلال 2021 و 4.3 % خلال 2022 بعد انكماش 6.3 % سنة 2020.

عرفت أهم الأسواق المالية الدولية انخفاضا عند الإغلاق نهاية سنة 2021، على خلفية المخاوف

المتزايدة الناجمة عن انتشار فيروس أميكرون المستجدّ والشكوك المتنامية بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية. على غرار المؤشرين الأمريكيين نازداك وداو دجونز، الذين أفضلا السنة

بانخفاض قدره 0,29 % و 0,16 % على التوالي، أما بالنسبة للبورصة اليابانية، فقد سجل مؤشر نيكاي انخفاضا قدره 0,4 %.

وبخصوص أسواق الصرف، سيساهم ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية واتساع فجوة عجزها التجاري من جهة والمصادقة على مخطط للإقلاع الأوروبي من جهة أخرى والذي سيتم تمويله للمرة الأولى من خلال إصدارات للدين المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي، في زيادة قيمة اليورو مقابل الدولار، لتصل إلى 1.21 سنتي 2021 و 2022 عوض 1.14 سنة 2020.

على الصّعيد الوطني

تعد تونس من بين اقتصادات الأسواق تضررا من أزمة كوفيد-19، التي تسببت في أكبر انكماش اقتصادي في تاريخها. ومن المتوقع أن يكون الانتعاش بطيئاً نسبياً، وعودة السياح تدريجياً والتقدم غير الكافي في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، مما يُنجم اختلالات على المستوى الاقتصادي بصفة عامة وعلى مستوى المالية العمومية بصفة خاصة.

وفي عام 2021، انكمش الاقتصاد التونسي بنسبة 3 % مقابل 8.8 % سنة 2020 وشهدت نسبة التضخم ارتفاعا متواصلا منذ بداية 2021، حيث كانت تبلغ 4.9 % في شهر جانفي لترتفع إلى 6.4 % في شهر نوفمبر من نفس العام.

كما شهدت نسبة البطالة منحنى تصاعدياً منذ بداية جائحة كوفيد-19، وما فرضته من قيود على المواطنين بسبب الحجر الصحي وهو ما أدى إلى فقدان العديد إلى مواطن شغلهم.

هذه الوضعية أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة إلى 18.4 % خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021، مقابل 17.4 % خلال نفس الفترة من سنة 2020.

وبخصوص أسواق الصرف، تحسنت قيمة الدينار التونسي مقابل الدولار بنسبة 0.5 %، وفق معدل الصرف إلى نهاية ديسمبر 2021. ليبلغ 1 دولار ما يعادل 2.796 دينار مقابل 2.811 دينار في نفس الفترة سنة 2020.

في المقابل، عرفت قيمة الدينار تراجعا مقابل الأورو بنسبة 2.8 % لتصل 3.296 دينار في نهاية ديسمبر 2021 مقابل 3.207 دينار في نفس الفترة سنة 2020.



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

حرصت إدارة البنك على إضفاء شكل أمثل على التسيير الاستراتيجي للبنك ودعم تنظيمه وتعصير أدواته وزيادة تحكمه في المخاطر والدخول في شركات لتعريف بالبنك.

I. تنشيط التجارة الخارجية

تمثل الدولة الليبية سوقا ذات أولوية في استراتيجية توسع البنك التونسي الليبي. وفي هذا الإطار يطمح البنك إلى أن يكون عنصرا هاما في خدمة المؤسسات والتجارة البينية بين تونس وليبيا وتطوير الاستثمارات في إطار الشراكات الثنائية، واستكمالاً للمجهودات التي يقوم بها البنك في تطوير حجم التجارة البينية مع دولة ليبيا، فقد حقق البنك تطورا هاما حيث بلغ حجم اعتمادات التصدير مبلغ 1.135 مليار دينار تونسي وهو يمثل قيمة 70% من حجم الصادرات التونسية إلى السوق الليبية وللمزيد من تطوير هذا النشاط، فقد تم إحداث وحدة تنشيط التجارة الخارجية ومن أهم مهامها:

- تطوير وإدارة العلاقات والسعي لتدعيم التواصل مع البنوك الليبية والمصرف الليبي الخارجي واستقطاب المزيد من المعاملات البنكية.
- متابعة وتسوية العمليات العالقة مع المراسلين الأجانب.
- الإعداد والتنسيق لزيارات إدارة التجارة الخارجية وإدارة الاستغلال والشؤون التجارية إلى البنوك الليبية.
- بالتنسيق مع إدارة التجارة الخارجية وإدارة الاستغلال والشؤون التجارية، يتم إعداد قائمة لزبائن المستهدف زيارتهم واستقطابهم.

II. الاستراتيجية التجارية

تنقسم محفظة حرفاء البنك التونسي الليبي إلى ثلاثة فئات:

- المجموعات والمؤسسات
- المهن الحرة
- الأفراد

وللاستجابة بشكل أفضل لتطلعات هؤلاء الحرفاء المستهدفين، تم خلال سنة 2021:

- تحسين الخدمات البنكية عبر الإنترنت BTLNET.
- تطوير نشاط مصلحة النقديات وتحسين جودة الخدمات المقدمة للحرفاء من ناحية الآجال وسرعة الإجابة على الاستفسارات وحل الإشكاليات.
- التزود ببطاقات جديدة تعمل وفق تقنية اللاتلامسيه Contactless، ونحن بصدد استبدال البطاقات القديمة الممنوحة للحرفاء ببطاقات جديدة مزودة بتقنية اللاتلامسيه Contactless التي تسمح بأجراء عمليات دفع لا تتجاوز 50 د دون الحاجة الى استعمال الرقم السري.

على المستوى الإعلامي، وللعمل على شهرة البنك، عزز تواجده كراعي رسمي ومشارك في عدة تظاهرات هامة مكنته من القرب وجذب حرفاء ذوي آفاق الأعمال الممتازة:

- المنتدى الاقتصادي التونسي الليبي بصفاقس (مارس 2021)
 - يوم خاص « تونس ليبيا » بمقر اذاعة Fm Express (أفريل 2021)
 - المنتدى الاقتصادي الليبي بتونس نظمه ILBDA (جوان 2021)
 - المنتدى العالمي (Financing Investment & Trade in Africa) بتونس (جوان 2021)
 - معرض ليبيا للإنشاءات بطرابلس – ليبيا (جوان -جويلية 2021)
 - معرض (صنع في ليبيا) بتونس (نوفمبر 2021)
- كما واصل البنك حرصه على مرافقة وتشجيع الكفاءات الشابة من خلال رعاية تظاهرتين بالمعهد الوطني للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا (INSAT): dataoverflow (جانفي 2021) و Shesolves (فيفري 2021).
- وعلى مستوى الاتصال الرقمي، نفذ البنك 48 إدراجًا في لافتات إعلانية banner على عدة مواقع الكترونية، كما حرص على التطبيق المستمر لاستراتيجية تحريرية متخصصة على صفحات البنك على مواقع التواصل الاجتماعي Facebook، LinkedIn، وعلى موقع الواب للبنك.

III. التنظيم

اتسمت سنة 2021 بالعمل على إعداد الدلائل والسياسات التي تمكن من تنظيم وتحسين أسس أعمال ونشاطات البنك وذلك بمواصلة:

- تطوير السياسات الائتمانية للبنك
- انجاز دلائل الإجراءات التي توثق تسلسل المراحل التفصيلية للعمليات البنكية وتحديد المسؤوليات والمهام لكل المتدخلين والآجال والوثائق اللازمة لتسهيل إنجازها.
- إعداد مذكرات عمل بهدف تنظيم العمل، معالجة وتصحيح وضعيّة أو الالتزام بمناشير أو قرارات لجهة رسميّة.
- تحيين تفويض الصلاحيات.
- تعيين مخاطبين أو مراسلين في إطار تيسير عملية تبادل المعلومات مع الهيئات الخارجية واختصار الآجال.
- إعداد بطاقات وظيفية.

IV. الاستخلاص

تمّ تعديل سياسة البنك في استخلاص الديون ومتابعتها، من خلال وضع استراتيجية جديدة تهدف أساسا إلى:

- الحد من تفاقم حجم الديون المتعثرة للحد من تكوين مخصصات إضافية في السنوات القادمة
- تحسين التحصيلات ونسب الاستخلاص خاصة على الديون القديمة
- توضيح مهام كل هيكل له علاقة بالاستخلاص
- تطوير طريقة عمل هيكل الاستخلاص والمتابعة ودعم دوره في أنشطة البنك

واتسمت سنة 2021 على مستوى استخلاص الديون ومتابعتها بـ:

- ✓ تطور تدريجي لنسق الاستخلاص خلال سنة 2021 وخاصة خلال الثلاثي الأخير حيث بلغ قيمة 12,2 م د
- ✓ تمّ خلال سنة 2021 تكوين مخصص صافي بقيمة 14,6 م د ويتمثل في:
 - مخصصات إضافية بقيمة 9,3 م د ناتجة عن ديون قديمة مصنفة 4 وفي النزاعات منذ ما لا يقل عن 3 سنوات
 - مخصصات مطلوبة بقيمة 5,3 م د ناتجة عن تكوين مخصصات خام بقيمة 8,5 م د واسترجاع بقيمة 3,2 م د
- ✓ شهدت نسبة الديون المصنفة خلال الثلاثية الأخيرة تحسنا من 29,5% إلى 26,3% نتيجة انخفاض صافي في قيمتها بـ 9,3 م د
- ✓ سنويا شهدت قيمة الديون المصنفة ارتفاعا صافي بقيمة 15,2 م د ناتج عن ارتفاع بقيمة 38,3 م د وانخفاض بقيمة 23 م د
- ✓ انخفاض المبالغ غير المسددة خلال الثلاثية الأخيرة بقيمة 12,3 م د مع توقع مواصلة الانخفاض خلال الفترة القادمة بعد إعادة هيكلة بعض الديون القطاعية أهمها شركة تونس للسكر ومجمع CAP-3000 BIZERTE بقيمة 26 م د ومواصلة نسق الاستخلاص ومعالجة الملفات

V. المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنك التونسي الليبي

- إيماننا من البنك بمدى أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية داخل المؤسسة، قام البنك بإرساء خلية عمل مكلفة بهذه المهمة.
- وفي هذا الإطار ووفق التمشي الموحد للبنوك والمؤسسات المالية لمعاودة مجهود وزارة التربية للعناية بالبنية التحتية للمؤسسات التربوية قام البنك بإمضاء اتفاقية إطارية مع الوزارة المذكورة بتاريخ 17 فيفري 2021 وذلك قصد التكفل بصيانة وترميم بعض المؤسسات التربوية، إذ لم يتوانى البنك عن التبرع والدعم العيني والنقدي لبعض المؤسسات التربوية خاصة المتواجدة بالمناطق الداخلية (المدرسة الابتدائية بسيدي مبارك عمدون)، إيماننا منه بأهمية التعليم في بناء المجتمع والارتقاء به نحو الأفضل.
- وحرصا من البنك على تعزيز قيم التكافل والتعاقد الاجتماعي، ساهم في إنجاح العودة المدرسية من خلال التكفل بالمصاريف المدرسية لعدد من التلاميذ من المناطق المحرومة (تلاميذ المدرسة الابتدائية بسيدي مبارك عمدون).
- كما قام البنك بحث موظفيه والبعض من حرفاء البنك للانخراط في العمل الخيري من خلال تقديم الإعانات لفائدة تلاميذ العائلات محدودة الدخل.

VI. رأس المال البشري

في إطار المخطط الاستراتيجي للسنوات المقبلة، عمل البنك على إعادة هيكلة رأس المال البشري. واثراً انعقاد مجلس الإدارة عدد 202 في 08 جويلية 2020، تمّ النظر في مقترح تنفيذ برنامج التسريح الاجتماعي لأسباب اقتصادية استثناساً بتجارب بنوك محلية على غرار البنوك العمومية وإعداد قائمة في الأعوان والإطارات المعنيين بعملية التسريح والذين يفوق سنهم الخمسون سنة. وقد قرر مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021 المصادقة على قائمة الموظفين الذين سيتم تسريحهم خلال سنة 2021 وعددهم 20 موظف.

VII. المنظومة المعلوماتية

في إطار تطوير النظام المعلوماتي وتعزيز السلامة المعلوماتية، تمّ وضع محفظة مشاريع بخصوص المجالين التاليين:

- ✓ تعزيز السلامة المعلوماتية
- ✓ تطوير النظام المعلوماتي

1. تعزيز السلامة المعلوماتية

عمل البنك على وضع استثمارات في مجال السلامة المعلوماتية تهدف الى ردع الاختراقات السيبرانية وطمأنة الحرفاء وتحسين سمعة البنك وذلك عن طريق وضع آليات عديدة لحماية البيانات والخوادم. من أهم المشاريع نذكر بالخصوص:

- وضع سياسة السلامة المعلوماتية للبنك.
- وضع جدار ناري حديث يحمل تقنيات متطورة لتصدّي المخاطر السيبرانية على مستوى المقرّ وتجديد الجدار الناري للفروع.
- وضع منظومة لإدارة ومتابعة البنية التحتية عبر تحيين المنظومات المشغلة للحواسيب بصفة آلية عبر الانترنت.
- تركيز منظومة (SIEM: Security Information Event Management) تعمل على التقاط السجلات وتحليلها للتفطن المسبق عن أيّ عملية ولوج غير مرخص لها.
- وضع منظومة للحفظ الاحتياطي للبيانات على مستوى جميع الخوادم والتطبيقات لتأمين بيانات البنك واستعمالها عند الضرورة أو عند حدوث كوارث.
- وضع منظومة مراقبة الولوج إلى شبكة المعلومات تتفطن إلى كلّ محاولة للولوج عبر الشبكة كما تجبر الحواسيب على تحميل الاصدارات المحيطة للحماية من المخاطر السيبرانية.
- تركيز منظومة لحماية الحواسيب ذات الصلاحيات المرتفعة من الفيروسات.

2. تطوير النظام المعلوماتي:

عملا على تطوير أدوات تسيير عمل المهنيين ومساندتهم في أعمالهم تمّ وضع العديد من المنظومة ونذكر منها:

- وضع منظومة التصريح بشبهة عن بعد GO AML.
- ميكنة جميع العمليات اليدوية على مستوى المنظومة ت24 مصنفة حسب خاصياتها.
- وضع تقارير مقارنة محاسبية لمنظومة ت24 والقيام بتسوية الفوارق بين المنظومة المحاسبية والتطبيقية بصفة آلية.
- ميكنة مقاصة النقديّات الدوليّة عن طريق إعداد القيود المحاسبية الخاصة بها.
- وضع تقارير لمراقبة إيرادات البنك والأعباء على التوظيفات.
- اعداد جميع القواعد الضرورية للمقاربة بين القروض والحسابات الخاصة بها.
- الارتقاء بمنظومة المراسلة الالكترونية إلى إصدار أعلى وتسهيل عملية التواصل والتعاون بين الموظفين ورقمنة تبادل المعلومات عن طريق فضاء تبادل الملفات والمنتديات.
- وضع منظومة تعزّز الشراكة مع التجاري تأمين وتمكّن البنك من تسويق 6 منتجات جديدة لتقريب خدمة تأمين الحياة للحرفاء.
- تركيز المنظومة الآلية للتقارير الترتيبية الخاصة بالبنك المركزي والتي تتفاعل مع تطبيقية T24 بصفة حينية.

الأرقام الرئيسية

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	ديسمبر 2019
النشاط			
الموظفون	250	268	263
عدد الفروع	19	19	16
عدد أجهزة الصراف الآلي	20	20	17
عدد الحرفاء	8 177	7 350	7 054
عدد الحسابات	23 490	22 727	20 190
مجموع الموازنة (م.د.)	842,058	844,028	863,080
ودائع وأموال الحرفاء (م.د.)	496,762	420,911	442,647
مستحقات على الحرفاء (م.د.)	437,873	465,582	365,858
رأس المال (م.د.)	100,000	100,000	100,000
النتائج: الوحدة (مليون دينار تونسي)			
الناتج البنكي الصافي	22,890	18,849	30,639
مصارييف الأعوان	26,536	21,109	19,711
اعباء الاستغلال العامة	9,849	8,807	8,546
نتيجة الاستغلال قبل المخصصات	-17,511	-15,221	-14,361
النتيجة الصافية	-19,129	-29,762	-18,980
النسب			
نسبة السيولة	58,9%	9,3%	7,5%
نسبة الملاءة	-0,2%	1,7%	5,4%
نسبة الأصول المصنفة	26,7%	29,6%	23,8%
نسبة تغطية الأصول المصنفة	50,5%	43,9%	46,4%
العائد على الأصول (ROA)	-2,3%	-3,5%	-2,2%
العائد على الأموال الذاتية (ROE)	-81,5%	-69,9%	-26,2%
ضارب الاستغلال باعتبار الاستهلاكات	174,9%	180,7%	92,2%
نسبة تغطية الأجور بالعمولات	58,1%	69,3%	121,3%

أ. نشاط البنك لسنة 2021

1. ودائع وأموال الحرفاء

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 496,762 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 420,911 مليون دينار في 31 ديسمبر 2020 بتطور 75 مليون دينار (+18%) وهي كالآتي:

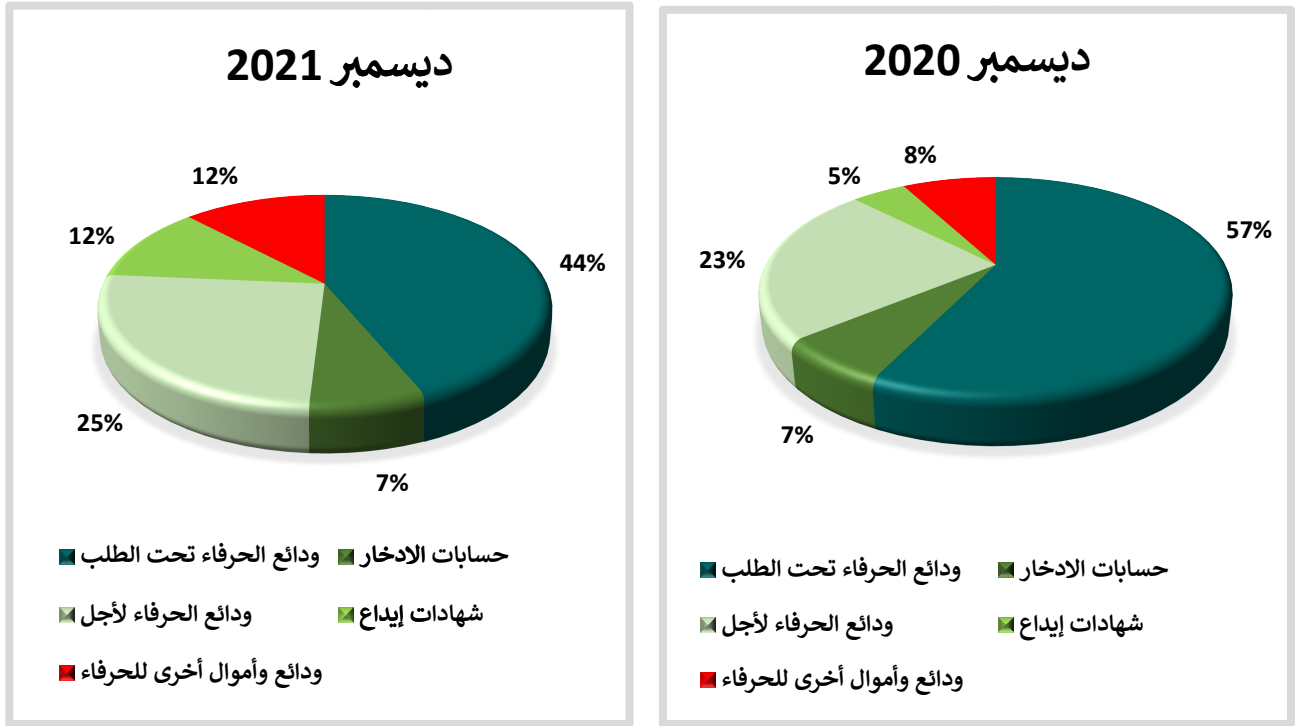
الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
ودائع الحرفاء تحت الطلب	59,045	83,234	-24,189	-29,06%
حسابات الادخار	36,269	28,626	7,643	26,70%
ودائع الحرفاء لأجل	100,948	76,403	24,545	32,13%
شهادات ايداع	56,500	19,000	37,500	197,37%
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	15,425	15,144	0,281	1,86%
فوائد للدفع أو مدفوعة مسبقا	2,922	1,442	1,480	102,66%
ودائع وأموال الحرفاء بالدينار	271,110	223,849	47,261	21,11%
ودائع الحرفاء تحت الطلب	157,795	157,776	0,019	0,01%
ودائع الحرفاء لأجل	22,988	21,439	1,549	7,23%
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	44,762	17,809	26,953	151,34%
فوائد للدفع أو مدفوعة مسبقا	0,107	0,038	0,069	181,76%
ودائع وأموال الحرفاء بالعملة	225,652	197,062	28,590	14,51%
ودائع وأموال الحرفاء	496,762	420,911	75,851	18,02%

1.1 هيكلية الودائع حسب المنتج

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
ودائع الحرفاء تحت الطلب	216,840	241,010	-24,170	-10,03%
حسابات الادخار	36,269	28,626	7,643	26,70%
ودائع الحرفاء لأجل	126,409	99,065	27,344	27,60%
شهادات إيداع	57,057	19,258	37,799	196,28%
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	60,187	32,952	27,235	82,65%
ودائع وأموال الحرفاء	496,762	420,911	75,851	18,02%



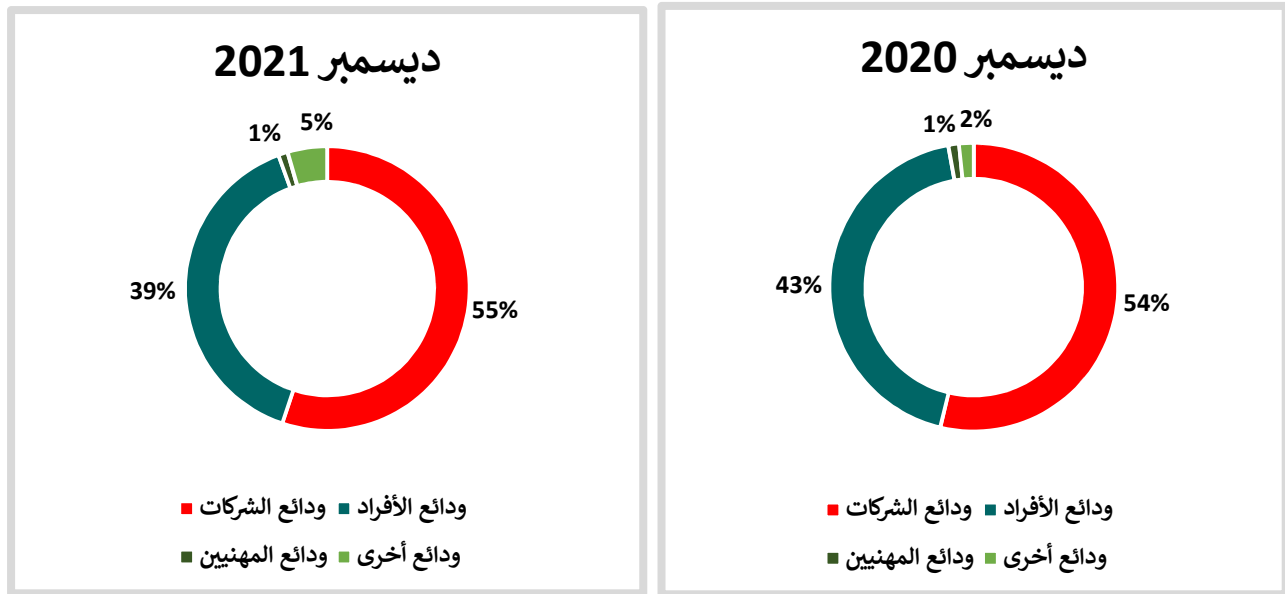
يبين تحليل هيكل الودائع:

- انخفاض في نسبة الودائع تحت الطلب ب 24,170 م د مقارنة باخر ديسمبر 2020 لتبلغ نسبة 44% مع نهاية 2021
- ارتفاع في نسبة حسابات الادخار ب 7,643 م د مقارنة بنهاية سنة 2020 لتبلغ 7,3% في نهاية سنة 2021
- ارتفاع ودائع الحرفاء لأجل ب 27,344 م د مقارنة بنهاية سنة 2020 لتبلغ 25% مع نهاية سنة 2021
- ارتفاع شهادات إيداع ب 37,799 م د مقارنة باخر ديسمبر 2020 لتبلغ 12% مع نهاية سنة 2021

2.1 هيكل الودائع حسب السوق

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
ودائع الشركات	273,890	226,17	47,720	21,10%
ودائع الأفراد	195,038	182,773	12,265	6,71%
ودائع المهنيين	5,415	5,055	0,360	7,13%
ودائع أخرى	22,418	6,913	15,505	224,29%
ودائع وأموال الحرفاء	496,762	420,911	75,851	18,02%



هيكله الودائع حسب السوق تبيّن أن الودائع المتأتية من المهنيين لا تزال ضئيلة مقارنة بما يسجل في القطاع (البنوك المقيمة) 15%.

فيما يتعلق بودائع الشركات فهي تعتبر مرتفعة مقارنة بالقطاع (البنوك المقيمة) 8%.

2. القروض المسندة للحرفاء

بلغ رصيد القروض المسندة للحرفاء 437,873 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 465,58 مليون دينار في 31 ديسمبر 2020 أي تراجع قدرها 27,707 مليون دينار أو بنسبة 6,24%، تفصيله كالتالي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021	نسبة (%) 2020
قائم القروض	243,822	261,124	-17,303	-6,63%	65,43%
قائم إعادة الجدولة	84,510	95,378	-10,868	-11,39%	12,60%
مبالغ غير مسددة	106,546	95,390	11,155	11,69%	0,16%
حسابات مكشوفة	88,217	87,124	1,093	1,25%	3,41%
نزاعات	41,017	32,863	8,154	24,81%	-8,29%
فوائد مستحقة وإيرادات مسبقة	-0,338	-0,389	0,051	-12,98%	-57,16%
محفظة القروض الخام	563,773	571,491	-7,718	-1,35%	25,01%
فوائد مؤجلة	-48,851	-41,128	-7,723	18,78%	25,30%
مخصصات	-77,049	-64,783	-12,266	18,93%	11,20%
صافي محفظة القروض	437,873	465,580	-27,707	-6,24%	27,30%

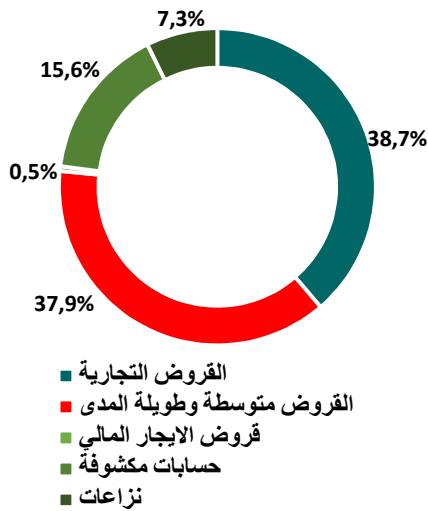
1.2 هيكله القروض حسب المنتج

انخفضت محفظة القروض الخام لفائدة الحرفاء في نهاية ديسمبر 2021 إلى 563,773 مليون دينار مقابل 571,491 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2020

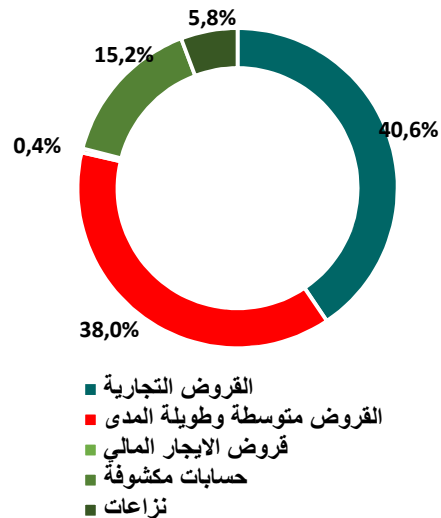
الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
القروض التجارية	218,125	231,931	-13,806	-5,95%
القروض متوسطة وطويلة المدى	213,653	217,245	-3,592	-1,65%
قروض الايجار المالي	2,761	2,328	0,433	18,60%
حسابات مكشوفة	88,217	87,123	1,094	1,26%
نزاعات	41,017	32,864	8,153	24,81%
محفظة القروض الخام	563,773	571,491	-7,718	-1,35%

ديسمبر 2021



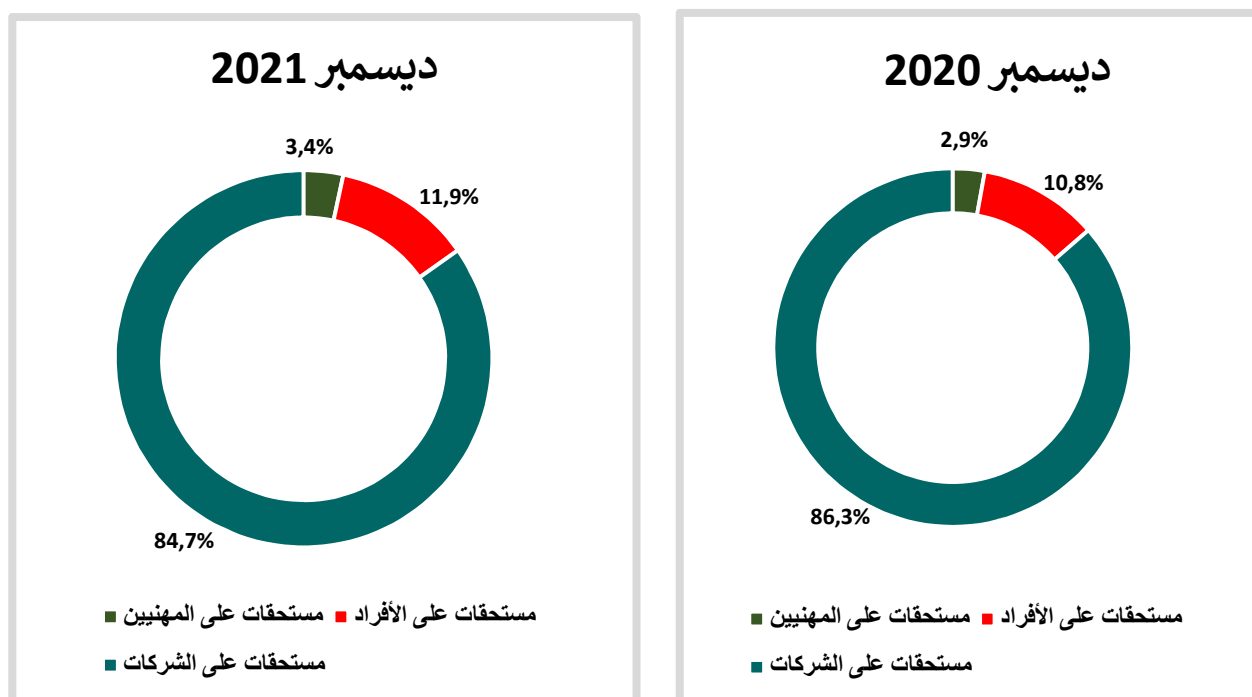
ديسمبر 2020



تبين هيكله التمويلات حسب المنتج ما يلي:

- انخفاض حصّة القروض التجارية والقروض متوسطة وطويلة المدى ب 2 % من 78.6 % سنة 2020 إلى 76.6 % في سنة 2021.
- ارتفاع حصّة قروض الايجار المالي ب 0.8 % إلى 4.8 % سنة 2021 مقارنة ب 4 % سنة 2020
- ارتفاع مبالغ النزاعات في نهاية ديسمبر 2021 مقارنة بنهاية ديسمبر 2020 ب 8,153 مليون دينار

2.2 هيكلة القروض حسب السوق



مع نهاية 2021، يكشف التحليل حسب السوق أن تمويلات المصرف تتوزع للأفراد بنسبة 11,9 % مقارنة بـ 10,8 % مع نهاية 2020 وللشركات بنسبة 84,7 % مقارنة بـ 86,3 % مع نهاية 2020.

3.2 جودة المحفظة

في نهاية سنة 2021، بلغ حجم الديون المشكوك في تحصيلها 210,741 مليون دينار مقابل 195,527 مليون دينار في نهاية سنة 2020. نسبة القروض المصنفة انخفضت بـ 26,35 % مع نهاية 2021 مقارنة بـ 29,55 % مع نهاية سنة 2020.

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
الديون المشكوك في تحصيلها (أ)	213,584	195,527	18,057	9,23%
مستحقات على الحرفاء (ب)	799,888	661,714	138,174	20,88%
نسبة الديون المصنفة (أ)/(ب)	%26,70	%29,55		
مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	52,679	47,167	5,513	11,69%
مخصصات إضافية	18,854	9,798	9,056	92,42%
مخزون المخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها	71,533	56,965	14,568	25,57%
الفوائد المؤجلة على الالتزامات المصنفة	36,300	28,803	7,498	26,03%
المخصصات والأرباح المعلقة (ج)	107,833	85,767	22,066	25,73%
نسبة تغطية الديون المصنفة (ج)/(أ)	%50,49	%43,86		

معدلات التخصيص على امتداد سنة 2021 أدى إلى:

- مخصصات على ديون مشكوك في تحصيلها بقيمة 52,679 مليون دينار في 2021 مقارنة بـ 47,167 مليون دينار في 2020، مما يجعل مخزون هذه المخصصات يتطور من 5,513 مليون دينار
- مخصصات إضافية بقيمة 18,854 مليون دينار في 2021 مقارنة بـ 9,798 مليون دينار في 2020، مما يجعل مخزون هذه المخصصات يتطور من 9,056 مليون دينار
- نسبة تغطية القروض المصنفة ب المخصصات والأرباح المعلقة بلغت 50,49 % مع نهاية 2021 مقارنة بـ 43,86 % مع نهاية 2020

3. الاقتراضات والموارد الخصوصية

انخفض رصيد هذا البند في نهاية ديسمبر 2021 إلى 6,936 مليون دينار مقابل 12,827 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2020، مسجلاً بذلك تراجعاً بـ 5,891 مليون دينار. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
اقتراض المقر الجديد للبنك	2,717	4,396	-1,679	-38,19%
اقتراض رقاعي	4,000	8,000	-4,000	-50,00%
فوائد للدفع على الاقتراض الرقاعي	0,220	0,431	-0,211	-48,96%
اقتراضات وموارد خصوصية	6,936	12,827	-5,891	-45,93%

4. محفظة الاستثمار

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 54,059 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 46,652 مليون دينار عند ختم سنة 2020. تتجزأ محفظة الاستثمار كالتالي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
مساهمات	40,324	40,324	0,000	0,00%
سندات رقاعية	1,250	1,400	-0,150	-10,71%
وصولات خزينة	13,500	6,000	7,500	125,00%
ديون مستحقة	0,830	0,640	0,190	29,69%
محفظة الاستثمار الخام	55,904	48,364	7,540	15,59%
فوائد مؤجلة عن المساهمات	0,000	0,000	0,000	0,00%
مخصصات عن المساهمات	-1,845	-1,712	-0,133	7,80%
صافي محفظة الاستثمار	54,059	46,652	7,407	15,88%

II. الأموال الذاتية

بلغ مجموع الأموال الذاتية 23.462 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 42.590 مليون دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
رأس المال	100,000	100,000	0,000	0,0%
احتياطات	9,106	9,106	0,000	0,0%
نتائج مؤجلة	-66,516	-36,753	-29,762	81,0%
النتيجة الصافية	-19,129	-29,762	10,634	-35,7%
الأموال الذاتية	23,462	42,591	-19,129	-44,9%

٣. نتائج البنك لسنة 2021

قائمة نتائج البنك لسنة 2021 هي كما يلي:

الوحدة: مليون دينار

النسبة	التطور	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	البيان
إيرادات الاستغلال البنكي				
-5,6%	-1,708	30,743	29,035	فوائد دائنة ومدا خيل مماثلة
5,4%	0,785	14,625	15,410	عمولات دائنة
15,9%	0,343	2,158	2,501	مرايج محفظة السندات التجارية والعمليات المالية
76,3%	0,441	0,578	1,019	مدا خيل محفظة الاستثمار
-0,3%	-0,139	48,104	47,965	مجموع إيرادات الاستغلال البنكي
أعباء الاستغلال البنكي				
-14,9%	-4,253	28,579	24,327	فوائد مدينة وأعباء مماثلة
10,9%	0,074	0,675	0,748	عمولات مدينة
-14,3%	-4,179	29,254	25,075	مجموع أعباء الاستغلال البنكي
الناتج البنكي الصافي				
21,4%	4,040	18,849	22,890	إيرادات استغلال أخرى
	0,000	0,000	0,000	مصارييف الأعوان
25,7%	-5,427	-21,109	-26,536	أعباء الاستغلال العامة
11,8%	-1,042	-8,807	-9,849	مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة
-12,3%	0,511	-4,154	-3,644	نتيجة الاستغلال قبل المخصصات
12,6%	-1,918	-15,221	-17,139	رصيد ربح / خسارة على عناصر عادية
-1947,5%	-0,285	0,015	-0,270	الأداء على الأرباح
-20,4%	0,026	-0,128	-0,102	نتيجة الأنشطة العادية قبل المخصصات
12,4%	-2,177	-15,334	-17,511	رصيد ربح / خسارة متأتبة من العناصر الطارئة
	-0,675	0,000	-0,675	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم
-94,4%	13,591	-14,400	-0,809	مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيمة محفظة الاستثمار
374,6%	-0,105	-0,028	-0,133	النتيجة الصافية
-35,7%	10,634	-29,762	-19,129	

1. إيرادات الاستغلال البنكي

بلغت إيرادات البنك 47,965 مليون دينار سنة 2021 مقابل 48,104 مليون دينار في 2020، أي بانخفاض يقدر بـ 0,3% ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
فوائد وحسابات المراسلين	0,003	0,093	-0,090	-96,4%
إيرادات التوظيف	2,517	3,374	-0,857	-25,4%
فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى	12,464	10,063	2,401	23,9%
فوائد على القروض التجارية	7,224	8,612	-1,388	-16,1%
فوائد على عمليات التجارة الخارجية	1,528	2,135	-0,607	-28,4%
فوائد مدينة على حسابات الحرفاء	5,061	6,224	-1,163	-18,7%
إيرادات الإيجار المالي الصافية	0,237	0,241	-0,004	-1,6%
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	29,035	30,743	-1,708	-5,6%
عمولات على قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى	0,076	0,212	-0,136	-64,1%
عمولات على قروض وعمليات تجارية	6,578	6,387	0,191	3,0%
عمولات على الالتزامات بالتوقيع	0,800	1,033	-0,233	-22,5%
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	7,956	6,993	0,963	13,8%
عمولات دائنة	15,410	14,625	0,785	5,4%
مربح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	2,501	2,158	0,343	15,9%
مداخيل محفظة الاستثمار	1,019	0,578	0,441	76,3%
إيرادات الاستغلال البنكي	47,965	48,104	-0,139	-0,3%

2. تطور العمولات المستخلصة

بلغت العمولات المصرفية مع نهاية السنة المالية 2021 ما قدره 15,410 مليون دينار مقابل 14,625 مليون دينار السنة السابقة، مسجلة بالتالي تطورا بـ 0,785 مليون دينار أو بنسبة قدرها 5,4%.

نمو العمولات يعود لتطور عمولات على عمليات التجارة الخارجية بمبلغ قيمته 0,963 مليون دينار. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

عمولات محتسبة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى	0,076	0,212	-0,136	-64,1%
عمولات على قروض وعمليات تجارية	6,578	6,387	0,191	3,0%
عمولات على الالتزامات بالتوقيع	0,800	1,033	-0,233	-22,5%
عمولات على عمليات التجارة الخارجية	7,956	6,993	0,963	13,8%
	15,410	14,625	0,785	5,4%

3. أعباء الاستغلال البنكي

بلغت أعباء البنك 25,075 مليون دينار سنة 2021 مقابل 29,254 مليون دينار في 2020، أي بانخفاض يقدر 4,179 مليون دينار أو بنسبة 14,3 %، ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
فوائد على اقتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين	9,862	11,729	-1,866	-15,9%
فوائد على الحرفاء	13,755	15,747	-1,992	-12,6%
فوائد على الإقتراضات والموارد الخصوصية	0,676	1,104	-0,427	-38,7%
أعباء أخرى	0,033	0,000	0,033	
فوائد مدينة وأعباء مماثلة	24,327	28,579	-4,253	-14,9%
عمولات مدينة	0,748	0,675	0,074	10,9%
أعباء الاستغلال البنكي	25,075	29,254	-4,179	-14,3%

ويعود هذا الانخفاض بالأساس إلى:

انخفاض الفوائد على ودائع الحرفاء نتيجة التحكم في كلفة الموارد المرصودة بالعمل على تعبئة الودائع ذات الكلفة الضعيفة كحسابات الادخار وحسابات الودائع تحت الطلب.

4. الناتج البنكي الصافي

سجل الناتج البنكي الصافي ارتفاعا بنسبة 21,4 % ليبلغ 22,890 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2021 مقابل 18,849 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2020 ويعود هذا بالأساس إلى انخفاض أعباء الاستغلال البنكي بنسبة 14,3 % أي بما قدره 4,179 مليون دينار في نهاية ديسمبر 2021 بفضل المجهودات المبذولة لتعبئة موارد بأقل تكلفة ممكنة.

الوحدة: مليون دينار

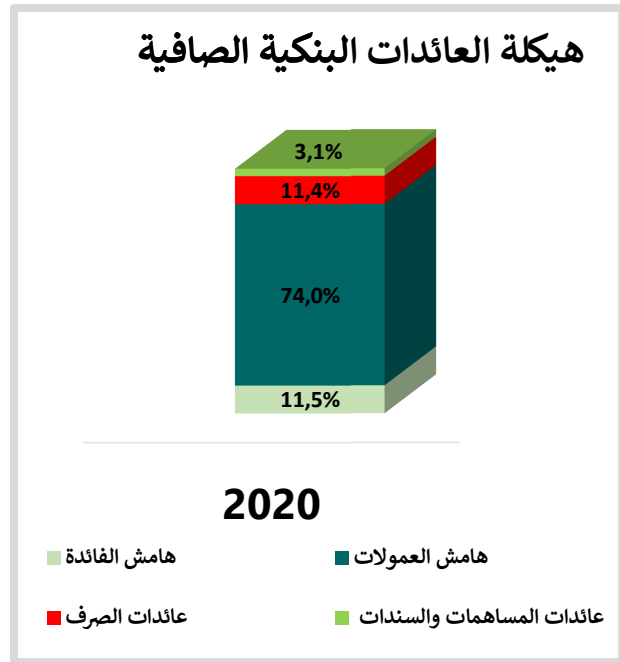
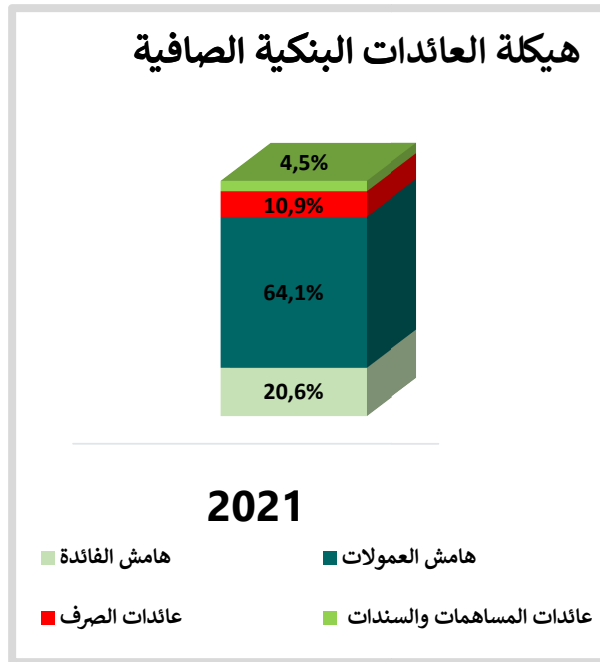
البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
إيرادات الاستغلال البنكي	47,965	48,104	-0,139	-0,3%
أعباء الاستغلال البنكي	25,075	29,254	-4,179	-14,3%
الناتج البنكي الصافي	22,890	18,849	4,040	21,4%

1.4 هيكلية الناتج البنكي الصافي

سنة 2021، بلغت العائدات البنكية الصافية 23,035 مليون دينار مقابل 18,849 مليون دينار سنة 2020 أي تطور بـ 22,2 %.

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021
هامش الفائدة	4,708	2,163	2,545	117,6%
هامش العمولات	14,662	13,950	0,711	5,1%
عائدات الصرف	2,501	2,158	0,343	15,9%
عائدات المساهمات والسندات	1,019	0,578	0,441	76,3%
هيكلية الناتج البنكي الصافي	22,890	18,849	4,040	21,4%



يبرز تحليل هذه الهيكلية :

- ارتفاع في حصة هامش الربح بـ 10 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 21 % سنة 2021 مقابل 11 % سنة 2020
- انخفاض في حصة هامش العمولات بـ 10 % مقارنة بسنة 2020 لتبلغ 74 % سنة 2021 مقابل 64 % سنة 2020
- انخفاض في حصة الأرباح الصافية على الصرف بـ 0,5 % لتبلغ 10,9 % سنة 2021 مقابل 11,4 % سنة 2020

تعكس هذه الهيكلية تحسن ملحوظ في هامش الفائدة والراجع بالأساس للفوائد على القرض الممنوح للدولة والمجهودات المبذولة لتعبئة موارد من الحرفاء بأقل تكلفة ممكنة.

5. النفقات العامة

بلغت النفقات العامة 40,029 مليون دينار سنة 2021 مقابل 34,070 مليون دينار سنة 2020، مسجلة ارتفاعاً بـ 5,958 مليون دينار مفصلة كما يلي:

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021	نسبة (%) 2020
أعباء الموظفين	26,536	21,109	5,427	25,7%	7,1%
أعباء الاستغلال العامة	9,849	8,807	1,042	11,8%	3,0%
مخصصات الاستهلاكات	3,644	4,154	-0,511	-12,3%	-75,2%
النفقات العامة	40,029	34,070	5,958	17,5%	-24,3%

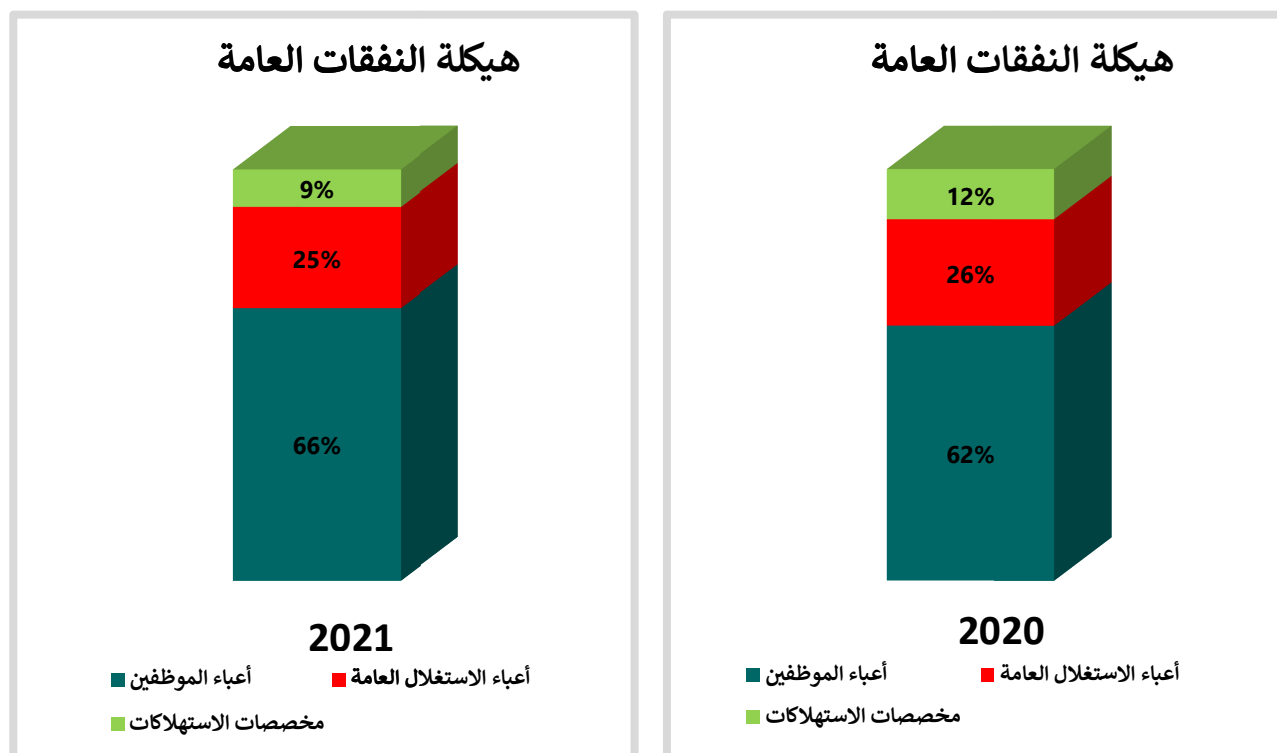
شهدت أعباء الموظفين ارتفاعا بـ 5,43 مليون دينار مقارنة بنهاية ديسمبر 2020 لتبلغ 26,536 مليون دينار مع نهاية ديسمبر 2021، أي تطور بـ 25,7 % ويعود هذا بالأساس إلى:

- الترفيع في الأجور والمنح بنسبة 5,3 % من كتلة الأجور بعنوان سنة 2020 و 6,7 % بعنوان سنة 2021.
- تسريح بعض الموظفين بتكلفة تقدر بـ 3,5 مليون دينار.

شهدت أعباء الاستغلال العامة ارتفاعا بـ 1,04 مليون دينار مقارنة بنهاية ديسمبر 2020 لتبلغ 9,85 مليون دينار مع نهاية ديسمبر 2021، أي تطور بـ 11,8 % ويعود هذا بالأساس إلى:

- ارتفاع مصاريف صيانة المقر الاجتماعي للبنك والتزويدات.
- ارتفاع بند الضرائب والمعاليم راجع بالأساس إلى معلوم الانخراط في صندوق ضمان الودائع البنكية. يقدر هذا الأداء بـ 0,3 % من مجموع الودائع عملة ودينار ما عدى شهادات الإيداع والودائع الأخرى.

هيكل النفقات العامة تكشف ما يلي: ارتفعت حصة أعباء الموظفين بـ 4,0 % مرورا من 62 % سنة 2020 إلى 66 % سنة 2021. استقرت حصة أعباء الاستغلال العامة في 25 % سنة 2020 و 26 % سنة 2020



6. النتيجة الصافية قبل المخصصات

أفرز نشاط البنك في نهاية ديسمبر 2021 عن نتيجة سلبية بـ 17,511 مليون دينار مقارنة بنتيجة سلبية في نفس الفترة من سنة 2020 قدرها 15,334 مليون دينار.

7. النتيجة الصافية

الوحدة: مليون دينار

البيان	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020	التطور	نسبة (%) 2021	نسبة (%) 2020
الناتج البنكي الصافي	22,890	18,849	4,040	21,4%	-25,3%
النتيجة قبل المخصصات والعناصر الطارئة	-17,511	-15,334	-2,177	14,2%	-13,3%
خسارة متأتية من الخطايا	-0,675	0,000	-0,675	100%	
مخصصات على الألتزامات	-0,809	-14,400	13,591	-94,4%	199,9%
مخصصات على محفظة الاستثمار	-0,133	-0,028	-0,105	374,6%	-33,5%
النتيجة الصافية	-19,129	-29,762	10,634	-35,7%	56,8%

في نهاية ديسمبر 2021، أفرز نشاط البنك نتيجة صافية سلبية بـ 19,129 مليون دينار مقارنة بنتيجة سلبية في نفس الفترة من سنة 2020 قدرها 29,762 مليون دينار وذلك باعتبار:

- الرصود للمدخرات للديون المشكوك فيها المكونة سنة 2021 لتغطية المخاطر على التعهدات (14,568 مليون دينار)،

- المخصصات والخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء بما يقارب 0,876 مليون دينار (مخصصات على الاجازات خالصة الأجر، مخصصات على الصندوق الاجتماعي، مخصصات بعنوان منحة المغادرة للتقاعد)
- استرجاع مخصصات جماعية إلى حدود ديسمبر 2021 بما يقارب 2,302 مليون دينار
- واسترجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة سيكول (12,333 مليون دينار) على إثر استكمال جميع إجراءات التملك.

العائد على الأموال الذاتية (ROE)



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

1. مجلس الإدارة

البنك التونسي الليبي شركة خفية الاسم يديره مجلس إدارة. وقد أوكلت رئاسة المجلس إلى السيد محمد سعيد فطيرة.

1. الصلاحيات

مجلس الإدارة مفوض بالصلاحيات التالية:

- تحديد استراتيجية نشاط البنك وتوجيهاته والحرص على تطبيقها.
- مراقبة مدى التزام البنك بمنظومة الحوكمة.
- وضع استراتيجية للمخاطرة بالتشاور مع الإدارة العامة.
- اختيار رئيس مجلس الإدارة وتعيين المدير العام والمدير العام المساعد.
- وضع مناهج لقياس مدى ملائمة الأموال الذاتية لحجم المخاطر وطبيعتها وسياسات إدارة السيولة ومتطلبات الامتثال للقوانين والنصوص المنظمة للنشاط ومنظومة المراقبة الداخلية والعمل على تنفيذها.
- تعيين المسؤول عن التدقيق الداخلي باقتراح من الإدارة العامة.
- ختم القوائم المالية لسنة المنقضية

2. تركيبة المجلس

يتركب مجلس الإدارة، طبقاً لأحكام الفصل 30 من القانون الأساسي للبنك التونسي الليبي من 10 أعضاء من بينهم عضوين مستقلين.

ويقترح أعضاء مجلس الإدارة من قبل الطرفين التونسي والليبي وتصادق على تعيينهم الجلسة العامة مع مراعاة قاعدة التساوي في عدد الأعضاء أي 5 أعضاء من كل طرف.

يتم تعيين عضو مجلس الإدارة لمدة ثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد ما لم يستقل أو يصبح غير مؤهل لمنصب عضو مجلس الإدارة أو يتوقف عن شغل المنصب.

الصفة	إسم العضو
رئيس مجلس	السيد محمد سعيد فطيرة
عضو مجلس	السيد هشام الزنداح
عضو مجلس	السيدة سميرة الشامس
عضو مجلس	السيد مختار الحارقي
عضو مجلس مستقل	السيد كامل الحاسي
عضو مجلس	السيد المنذر برغل
عضو مجلس	السيدة سارة شيبوب
عضو مجلس	السيد الصحي بوشارب
عضو مجلس	السيدة ليلى نعيجة
عضو مجلس مستقل	السيد عبد اللطيف مشعال

3. سير المجلس

تخضع أعمال مجلس الإدارة إلى أحكام الفصل 36 من القانون الأساسي للبنك التونسي الليبي. ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسه أو نصف أعضائه كلما دعت مصلحة البنك لذلك وبواقع ست (6) مرات في السنة على الأقل. ويتولى رئيس مجلس الإدارة أو الأعضاء الذين دعوا لاجتماعه إعداد جدول الأعمال.

يتولى رئيس مجلس الإدارة رئاسة اجتماعات مجلس البنك. وفي حال غيابه يعين مجلس الإدارة أقدم الأعضاء لرئاسة هذه الاجتماعات.

لا تصح مداولات المجلس إلا إذا حضر الاجتماع ثلثا أعضائه.

تؤخذ القرارات بأغلبية الحاضرين.

وفي حالة تغيب غير معلّل لأربع اجتماعات متوالية لمجلس الإدارة يمكن اعتبار العنصر المتقاعس مستقيلا ويعمد إلى تعويضه طبقا لأحكام الفصل 34 من القانون الأساسي للبنك التونسي الليبي.

ويحضر المدير العام جلسات مجلس الإدارة دون أن يكون له الحق في التصويت.

4. وتيرة انعقاد اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة خلال سنة 2021 ستة (6) اجتماعات حسب الجدول الوارد أدناه:

08 ديسمبر 2021	21 سبتمبر 2021	13 جويلية 2021	26 ماي 2021	31 مارس 2021	24 فيفري 2021	تاريخ الاجتماع
10	10	10	10	10	9	عدد الأعضاء الحاضرين

II. لجنة التعيينات والأجور

1. المهام

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة بالخصوص في تصور ومتابعة سياسات التعيين والأجور وتعويض المسيرين والإطارات العليا والانتدابات وإدارة وضعيات تضارب المصالح.

2. تركيبة لجنة التعيينات والأجور

تتكوّن هذه اللجنة من ثلاث أعضاء يختارهم المجلس من بين أعضائه، ولا يشترط أن يكون رئيسها عضوا مستقلا خلافا للجان الأخرى المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وفي اختياره لأعضاء لجنة التعيين والتأجير يراعي المجلس عامل الخبرة في ميدان الموارد البشرية وذلك بما يتماشى والمهام الموكّلة لهذه اللجنة. كما تراعي اللجنة المقاييس التالية:

- أن تتفق مدّة العضوية داخل اللجنة مع المدّة النيابية بالمجلس

- يرأس هذه اللجنة عضو من بين الثلاثة أعضاء بالاتفاق فيما بينهم
- في صورة شغور منصب أحد أعضاء اللجنة، يتولى المجلس سدّ هذا الشغور إثر انعقاد أول جلسة له

الصفة	اسم العضو
رئيس اللجنة	السيد محمد سعيد فطيرة
عضو	السيدة ليلى نعيجة
عضو	السيد الصحي بوشارب

3. وتيرة انعقاد اجتماعات لجنة التعيينات والأجور

عقدت لجنة التعيينات والأجور خلال سنة 2021 ستة (6) اجتماعات حسب الجدول الوارد أدناه:

07 ديسمبر 2021	20 سبتمبر 2021	12 جويلية 2021	25 ماي 2021	30 مارس 2021	23 فيفري 2021	تاريخ الاجتماع
3	3	3	3	3	3	عدد الأعضاء الحاضرين

III. اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

1. المهام

تتولى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي مساعدة مجلس الإدارة في وضع منظومة رقابة داخلية ناجعة وتتولى بالخصوص:

- التأكد من وجود سياسة وإجراءات كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومتابعة تنفيذها.
- متابعة حسن سير المراقبة الداخلية واقتراح إجراءات تصحيحية والتأكد من تنفيذها.
- مراجعة أهم تقرير المراقبة الداخلية والبيانات المالية قبل إحالتها على البنك المركزي التونسي.
- إبداء الرأي للمجلس حول التقرير السنوي والقوائم المالية.
- متابعة نشاط هيكل التدقيق الداخلي وعند الاقتضاء باقي الهياكل المكلفة بمهام رقابية وإبداء الرأي للمجلس حول تعيين المسؤول عن هيكل التدقيق الداخلي وترقيته وتأجيله.
- اقتراح تسمية مراقب أو مراقبي الحسابات وإبداء الرأي في برامج المراقبة ونتائجها.

2. تركيبة اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

تتكوّن هذه اللجنة على الأقل من ثلاثة أعضاء يختارهم المجلس من بين أعضائه، وفي اختياره لأعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي يراعي المجلس عامل الخبرة في المجال المالي المحاسبي.

وفي صورة شغور منصب أحد الأعضاء، يتولى المجلس سدّ ذلك الشغور دون أجل.

وتخضع تركيبة اللجنة إلى القواعد التالية:

- تحجير الجمع بين عضوية اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي وعضوية لجنة المخاطر.
- توافق مدة العضوية داخل اللجنة مع المدة النيابية بالمجلس.
- تحجير عضوية اللجنة على المدير العام أو المدير العام المساعد.

الصفة	إسم العضو
رئيس اللجنة	السيد كامل الحاسي
عضو	السيد المنذر برغل
عضو	السيدة سميرة الشامس
عضو	السيدة سارة شيبوب

3. سير اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

وتجتمع اللجنة بناء على استدعاء من رئيسها أو من عضوين من أعضائها ويتولى رئيس اللجنة إعداد جدول أعمال الاجتماعات.

ويمكن للجنة توجيه الدعوة لحضور اجتماعاتها إلى الإدارة العامة ولمسؤولي البنك ولمراقبي الحسابات ولكل من ترى في دعوته فائدة من حيث الكفاءة والخبرة.

ولا يمكن أن تكون مداولات اللجنة صحيحة إلا بحضور ثلاث أعضاء على الأقل. وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين.

تجتمع اللجنة ستة مرات في السنة على الأقل وفي كل مرة يكون فيها الاجتماع ضروريا.

4. علاقة اللجنة بمجلس الإدارة

تعمل اللجنة تحت مسؤولية مجلس الإدارة، وتساعد على التأكد من جودة منظومة المراقبة الداخلية وتحيطه علما وبشكل منتظم بممارسة مهامها وتمده لهذا الغرض بتقرير سنوي مفصلا حول نشاطها.

5. علاقة اللجنة بالإدارة العامة

تتمتع اللجنة بالاستقلالية إزاء الإدارة العامة المكلفة بأن تضع تحت تصرفها كل الوسائل الضرورية للقيام بمهامها

6. علاقة اللجنة بالمدققين الداخليين والخارجيين ومراقبي الحسابات

تقترح اللجنة تسمية مراقب أو مراقبي الحسابات والمدققين الخارجيين وتصادق على تعيين المسؤول عن الهيكل المكلف بالتدقيق الداخلي وكذلك المدققين الداخليين للبنك.

7. وتيرة انعقاد اجتماعات اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي

عقدت اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي خلال سنة 2021 ستة (6) اجتماعات حسب الجدول الوارد أدناه:

تاريخ الاجتماع	23 فيفري 2021	30 مارس 2021	25 ماي 2021	12 جويلية 2021	20 سبتمبر 2021	07 ديسمبر 2021
----------------	---------------	--------------	-------------	----------------	----------------	----------------

2021						
4	4	4	4	4	4	عدد الأعضاء الحاضرين

IV. لجنة المخاطر

1. المهام

تساعد هذه اللجنة مجلس الإدارة في أداء مهامه المتعلقة بإدارة ورصد المخاطر وذلك طبقا للمقتضيات القانونية والسياسات والضوابط المتفق عليها في هذا المجال. وتتمثل مهام اللجنة في:

- دراسة وتحسين سياسة البنك والمشاركة فيها بخصوص إدارة المخاطر
- دراسة وتحسين إدارة المخاطر المصرفية للبنك والمساهمة في ذلك
- تحليل وتحسين منظومتي إدارة المخاطر المصرفية للبنك ومراقبتها والمشاركة في ذلك: مخاطر القرض، مخاطر الملاعة، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق ومخاطر النسب والمؤشرات...
- مراقبة المخاطر وتحسين قواعد التصرف ومتابعة مدى احترام معايير التصرف الحذر والمشاريع الهيكلية لوظيفة المخاطر
- متابعة القروض المسندة للحرفاء الذين تجاوز تعهداتهم تجاه البنك الحدود المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات.

2. تركيبة لجنة المخاطر

تتكوّن هذه اللجنة من ثلاث أعضاء يختارهم المجلس من بين أعضائه، وفي اختياره لأعضاء لجنة المخاطر يراعي المجلس عامل الخبرة في مجال إدارة المخاطر.

وفي صورة شغور منصب أحد الأعضاء، يتولى المجلس سدّ ذلك الشغور مع انعقاد أول جلسة له.

وتخضع تركيبة اللجنة إلى القواعد التالية:

- تحجير الجمع بين عضوية اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي وعضوية لجنة المخاطر.
- توافق مدّة العضوية داخل اللجنة مع المدّة النيابية بالمجلس.
- تحجير عضوية اللجنة على المدير العام أو المدير العام المساعد.
- يرأس لجنة المخاطر عضو مستقل من أعضاء مجلس الإدارة على معنى الفصل 13 من منشور البنك المركزي عدد 6 لسنة 2011

الصفة	إسم العضو
رئيس اللجنة	السيد عبد اللطيف مشعال
عضو	السيد مختار الحارثي
عضو	السيد هشام الزنداح

3. سير لجنة المخاطر

تجتمع اللجنة بناء على استدعاء من رئيسها ستة (6) مرات في السنة على الأقل وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم تحديد تواريخ انعقادها حسب تواريخ انعقاد مجلس إدارة البنك.

ولا يمكن أن تكون مداورات اللجنة صحيحة إلا بحضور أعضائها الثلاثة. وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرفع الأمر إلى مجلس الإدارة.

4. علاقة اللجنة بمجلس الإدارة

تعمل اللجنة تحت مسؤولية مجلس الإدارة، وتساعد في مهامه وخاص في مجال التصرف ومراقبة المخاطر وتحيطه علما وبشكل منتظم بممارسة مهامها وتمده لهذا الغرض بتقرير سنوي مفصلا حول نشاطها.

5. علاقة اللجنة بالإدارة العامة

تتمتع اللجنة بالاستقلالية إزاء الإدارة العامة المكلفة بأن تضع تحت تصرفها كل الوسائل الضرورية للقيام بمهامها.

6. علاقة اللجنة بالمدققين الخارجيين ومراقبي الحسابات

تتمثل علاقة اللجنة بالمدققين الخارجيين ومراقبي الحسابات خاصة في:

- استشارة أحد الأطراف للآخر في مجال مهام اللجنة
- تقديم تقارير نشاط اللجنة السنوي للمراجع الخارجي عند الطلب
- إعداد وتقديم تقارير إلى مجلس الإدارة حول ملاحظات وتوصيات المراقب الخارجي في مجال التصرف في المخاطر

7. علاقة اللجنة بالبنك المركزي التونسي

طبقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2011، على اللجنة أن تقدم للبنك المركزي التونسي تقريرا سنويا مفصلا عن نشاطها خلال السنة المالية المنقضية وذلك 15 يوما قبل تاريخ انعقاد الجلسة العامة العادية للبنك.

8. وتيرة انعقاد اجتماعات لجنة المخاطر

عقدت لجنة المخاطر خلال سنة 2021 ستة (6) اجتماعات حسب الجدول الوارد أدناه:

07 ديسمبر 2021	20 سبتمبر 2021	12 جويلية 2021	25 ماي 2021	30 مارس 2021	23 فيفري 2021	تاريخ الاجتماع
3	3	3	3	3	3	عدد الأعضاء الحاضرين

7. مراقبي الحسابات

VI. مساهمو البنك التونسي الليبي

حدد رأس المال الأولي للبنك التونسي الليبي بـ 100.000.000 دينار تونسي، وقد قررت الجلسة العامة الاستثنائية المنعقدة في 25 أكتوبر 2004 تخفيضه بمبلغ 30.000.000 دينار تونسي قصد امتصاص جزء من الخسائر المسجلة في نهاية السنة المحاسبية 2003، وبذلك أصبح رأس المال 70.000.000 دينار تونسي. قررت الجلسة العامة الاستثنائية المنعقدة في 20 نوفمبر 2013 الترفيع في رأس المال بمبلغ 30.000.000 دينار تونسي، وبذلك أصبح رأس المال 100.000.000 دينار تونسي مقسم إلى 1.000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

1. تركيبة رأس مال البنك التونسي الليبي

البيان	عدد الأسهم	نسبة المساهمة %
المساهمة التونسية	500 000	50 %
الدولة التونسية	237 496	23,7496 %
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	262 470	26,247 %
الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	10	0,001 %
الشركة التونسية للملاحة	7	0,0007 %
الديوان الوطني للزيت	7	0,0007 %
الديوان التونسي للتجارة	10	0,001 %
المساهمة الليبية	500 000	50 %
المصرف الليبي الخارجي	500 000	50 %
المجموع	1 000 000	100 %

1. منظومة الرقابة الداخلية

في إطار الامتثال لمقتضيات الفصل 52 و الفصل 54 من منشور البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006 المؤرخ في 28 نوفمبر 2016 و المتعلق بالرقابة الداخلية تتولى وحدة التدقيق الداخلي بصفة دورية على الأقل مرة كل سنة اعداد تقرير حول سير نظام الرقابة الداخلية , و يتم ارسال التقرير الى اللجنة الدائمة للتدقيق الداخلي و الى مجلس الإدارة و مراقبي حسابات البنك و الى البنك المركزي التونسي , هذا و في اقصى تقدير 4 أشهر بعد غلق السنة المحاسبية و 15 يوم على الأقل قبل انعقاد الجلسة العامة العادية" كما يتم اعداد تقرير سير النظام الداخلي بالاستئناس بالدليل المرجعي المعد من طرف الإدارة العامة للرقابة المصرفية للبنك المركزي التونسي بتاريخ 17 فيفري 2014 و الذي يتضمن الخطوط المرجعية لهيكلية التقرير و المعلومات التي يستوجب تضمينها وذلك حسب خصوصية نشاط و طبيعة المخاطر و التنظيم الداخلي للبنك.

ويشمل هذا التقرير عامة المحاور التالية:

- I. تقديم جهاز الرقابة الداخلية بالبنك.
- II. نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية.
- III. أهم الأعمال المنجزة لمزيد التحكم في مخاطر البنك.
- IV. نظام التوثيق والإعلام.
- V. تقديم نتائج الرقابة الداخلية.

وفيما يلي أهم البنود العريضة والتحسينات التي شهدتها منظومة الرقابة الداخلية خلال سنة 2021:

- مواصلة إرساء الآليات والإجراءات التصحيحية للسلامة المعلوماتية كما جاء في مهمة التدقيق للسلامة المعلوماتية طبقا لمقتضيات الأمر عدد 1250 لسنة 2004 المتعلق بضبط النظم المعلوماتية وشبكات الهياكل الخاضعة إلى تدقيق إجباري و دوري للسلامة المعلوماتية و القانون عدد 5 لسنة 2004 والمتعلق بالسلامة المعلوماتية .
- في إطار الامتثال الي معايير السلامة الخاصة بالسويقت تم تكليف وانجاز مهمة تدقيق لمنظومة السويقت **Customer Security Programme SWIFT** من قبل المكتب الخارجي للتدقيق **SECURITY SYSTEM CONSULTING**.
- في إطار تطوير جهاز الرقابة الداخلي في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب تم تحيين وتطوير منظومة مراقبة الامتثال **SIRON** والانتقال الى النسخة 18 كما تم الاتفاق على تكليف شركة **VITALIS** لاستغلال منظومة **KYC Advanced Siron** وتركيز مصفوفة المخاطر.

■ في إطار تدعيم مقتضيات منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2017 و المتعلق بتبليغ التقارير المحاسبية والاحترافية والإحصائية إلى البنك المركزي التونسي تم التعاقد مع مكتب **SYSTEM SMART** لإرساء منظومة خاصة بالتصاريح.

■ في إطار احترام مقتضيات الفصل الثالث من منشور بنك المركزي عدد 01 لسنة 2020 والمتعلق بإجراءات اعتماد معايير المحاسبة الدولية IFRS يتم بصفة دورية متابعة ومراقبة أشغال مشروع الانتقال للمعايير المحاسبة IFRS وارساء منظومة التقييم الداخلي المنجزة بالتعاون مع مكتب التدقيق الخارجي

La Générale d'audit et conseil GAG

- في إطار مهمة مراقبة الحسابات تم التعاقد مع مكتب مراقب الحسابات **ORGA AUDIT** والمكتب **CPA TUNISIE** لمهمة مراقبة حسابات البنك للسنوات 2023/2022/2021
- في إطار الامتثال لمقتضيات منشور البنك المركزي عدد 05- 2021 المتعلق بإطار الحوكمة في البنوك والمؤسسات المالية قام البنك بإعداد خارطة طريق البنك التونسي الليبي لتطبيق مقتضيات هذا المنشور.
- مواصلة توثيق دلائل الإجراءات ومعالجتها كما جاء في الفصل 44 من منشور البنك 08 لسنة 2017 المتعلق بقواعد الرقابة الداخلية للتحكم في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- في إطار متابعة وتطوير قاعدة بيانات الحرفاء تم تكوين لجنة لمتابعة ومراقبة التصرف في الحسابات المجمدة وتكوين فريق عمل لتحسين قاعدة بيانات الحرفاء.

II. إدارة المخاطر ومتابعتها

يتم متابعة المخاطر ومراقبتها من خلال وحدة مراقبة المخاطر.

يجد البنك نفسه عرضة لمختلف أنواع المخاطر بدرجات متفاوتة ومنها خاصة:

- ✓ مخاطر الائتمان
- ✓ مخاطر السوق
- ✓ مخاطر السيولة
- ✓ المخاطر التشغيلية

تقوم وحدة مراقبة المخاطر التابعة للإدارة العامة بالتصرف في المخاطر ومراقبتها على مستوى البنك ويتولى مجلس الإدارة الاشراف على منظومة حوكمة المخاطر وذلك من خلال لجنة المخاطر. وتحرص الإدارة العامة من جهتها على احترام هذه المنظومة من خلال أجهزتها الداخلية: لجنة الائتمان، لجنة الأصول والخصوم، لجنة الاستخلاص.

في سنة 2021، تمحورت اعمال التصرف في المخاطر التي تابعتها لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حول مراقبة المخاطر وتحسين قواعد التصرف ومتابعة مدى احترام معايير التصرف الحذر.

1. مخاطر الائتمان

اتسمت سنة 2021 بإعادة النظر في السياسة الائتمانية للبنك، وهذا ما افضى الى إعادة النظر في سياسة التمويل في محاورها المتعلقة بإسداء التمويلات ومنظومة تفويض سلطات اتخاذ القرار.

وتهدف هذه السياسة الى خلق إطار لنجاح الاستراتيجية الجديدة للبنك وفي نفس الوقت الحرص على احترام اليات التحكم في المخاطر والمحافظة على الجودة العالية لمحفظة تمويلات البنك من خلال اخذ تطور السوق والمنافسة بعين الاعتبار.

خلال سنة 2021، وبفضل مراقبة الالتزامات مع الهياكل المعنية بالبنك (تسيير المخاطر، الاستخلاص التجاري والنزاعات)، تمكن البنك من التحكم في المخاطر المتعلقة بالتزاماته بنهاية سنة 2021 وتسجيل نسبة ديون مصنفة في حدود 26.70 % مع نسبة تغطية الالتزامات المصنفة بالمخصصات والفوائد المؤجلة في حدود 50.49%.

- عملا بمقتضيات منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 المتعلق بقواعد التخصيص، بلغت المخصصات الفردية التي أثبتتها البنك بتاريخ 2021/12/31 بعنوان تغطية مخاطر الالتزامات مبلغا قدره 5.5 مليون دينار وبذلك يصبح مجموع المخصصات المتراكمة 52.7 مليون دينار.

- بلغت المخصصات الإضافية التي كونها البنك بتاريخ 2021/12/31، عملا بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 21 لسنة 2013، مبلغا قدره 9.1 مليون دينار وبذلك تصبح المخصصات الإضافية المتراكمة ما قيمته 18.9 مليون دينار.

- عملا بالفصل 10 مكرر من منشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة 1991 كما تم تعديله من خلال المنشور عدد 20 لسنة 2012، وفي إطار تغطية المخاطر الكامنة للالتزامات العادية (صنف 0 وصنف 1) وبالنظر الى المنهجية المعتمدة من طرف البنك كما وردت بمنشور البنك المركزي التونسي عدد 01 لسنة 2020، فان المخصصات الجماعية المحتسبة بعنوان السنة المالية 2021 قد بلغت 5.5 مليون دينار وهو ما يقابل نسبة تخصيص قدرها 0.98% مقارنة ب 7.8 مليون دينار بتاريخ 2020/12/31.

كما ان البنك بصدد وضع حيز التنفيذ منظومة التقييم الداخلي مبنية على نماذج ترقيم لكل قطاع من قطاعات السوق بدعم من شركة خارجية متخصصة في التصنيفات بهدف وضع منهجية وصيغ متلائمة مع خصوصيات البنك فيما يتعلق بطبيعته وحجم نشاطه وحالة معطياته وجودة محفظته.

2. مخاطر السوق

بخصوص مخاطر السوق فإن البنك اتبع سياسة حذرة في مجال التصرف ومتابعة هذه المخاطر معتمدا خاصة على المبادئ التالية:

- ✓ تحديد عمليات الصرف التي ينجزها البنك
- ✓ تسوية التجاوزات في أحسن الآجال
- ✓ إتباع نفس المبادئ في مجال تحديد نسب الفائدة سواء للتوظيفات أو الاقتراضات مع الحرص على غلق كل الوضعيات (سواء الطويلة أو القصيرة) بالعملة في نفس اليوم لتجنب مخاطر الصرف والفائدة.

وتمثل عمليات الحرفاء في مجال الصرف الحجم الأكبر للعمليات مع السوق.

3. مخاطر السيولة

تتم متابعة تطور مخاطر سيولة البنك ومدى احترامها للتراتب التي تنص عليها مناشير البنك المركزي والضوابط المتعارف عليها في هذا المجال بصفة دورية بالإضافة إلى أن البنك يرسل إلى البنك المركزي شهريا كل البيانات الخاصة باحتساب النسبة الترتيبية للسيولة مع عرضها على لجنة المخاطر ومجلس إدارة البنك بصفة دورية

4. المخاطر التشغيلية

تمت المصادقة خلال السنة المالية 2020 على خارطة المخاطر التشغيلية وذلك للتقليص والتحكم أكثر في هاته المخاطر الى مستويات مقبولة ما من شأنه ان يدعم النمو ويحسن أداء البنك. ويبقى زرع ثقافة المخاطر التشغيلية واشراك جميع موظفي البنك ولا سيما العاملين في خط الدفاع الأول (الفريق التشغيلي) بطبيعة الحال، شرطا لا غنى عنه لاستمرارية نظام المخاطر التشغيلية. وقد عمل فريق التصرف في المخاطر التشغيلية على تنشيط الدورات التكوينية التي استفاد منها موظفو الفروع لتحقيق هذا الغرض.

5. أهم مؤشرات محفظة قروض البنك بتاريخ 31 ديسمبر 2021:

الوحدة: مليون دينار

المؤشر	نهاية 2021	نهاية 2020
مجموع التزامات البنك	800	662
الالتزامات غير مصنفة	586	466
الالتزامات المصنفة	214	196
نسبة الالتزامات المصنفة %	27 %	30 %
إجمالي المخصصات العادية المتراكمة	53	47
إجمالي المخصصات الإضافية المتراكمة	19	10
إجمالي المخصصات (المطلوبة + الإضافية)	72	57

29	36	الفوائد المؤجلة على الالتزامات المصنفة
% 44	% 51	نسبة التغطية بالمخصصات والفوائد المؤجلة

6. المخصصات

إجمالي المخصصات المتراكمة	المخصصات الإضافية المتراكمة 2021/12/31 (أ.د.)	الإسترجاع على المخصصات الإضافية (أ.د.)	المخصصات الإضافية الخام لسنة 2021(أ.د.)	المخصصات الإضافية المتراكمة 2020/12/31 (أ.د.)	المخصصات المتراكمة 2021/12/31 (أ.د.)	الإسترجاع على المخصصات (أ.د.)	المخصصات الخام المكونة لسنة 2021(أ.د.)	المخصصات المتراكمة 2020/12/31 (أ.د.)	التصنيف 31/12/2021
0	0	666	0	666	0	704	170	515	أ
0	0	0	0	0	0	1 627	251	1 376	ب 1
281	0	0	0	0	281	168	366	83	ب 2
912	0	0	0	0	912	194	711	396	ب 3
46 233	8 471	177	5 969	2 679	37 753	418	6 756	31 416	ب 4
24 116	10 383	60	3 990	6 453	13 733	85	456	13 362	ب 5
71 533	18 854	904	9 960	9 798	52 679	3 196	8 709	47 167	المجموع

تم تكوين خلال سنة 2021 مخصصات صافية بقيمة 14,6 مليون دينار موزعة كآآتي:

- مخصصات عادية صافية بقيمة 5,5 مليون دينار (مخصصات خام بقيمة 8,7 مليون دينار مقابل استرجاعا بقيمة 3,2 مليون دينار)
- مخصصات إضافية صافية بقيمة 9,1 مليون دينار (مخصصات خام بقيمة 10 مليون دينار مقابل استرجاعا بقيمة 0,9 مليون دينار)

بلغت المخصصات الصافية المتراكمة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 ما قيمته 71,5 مليون دينار



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

يؤمن البنك إيماناً تاماً بأهمية الارتقاء بمستوى رأس ماله البشري من خلال التطوير المستمر لكفاءاته ومهارته، إدراكاً منه بأن الرأس المال البشري هو أحد أهم مقومات النجاح وتحقيق النمو والتميز.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها الاقتصاد التونسي والقطاع المصرفي وبالأخص البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم، شأنه شأن القطاعات الأخرى جرّاء أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد، تمت المحافظة على معظم موظفيه.

وتمّ خلال العام تحديث العديد من السياسات والإجراءات في مجال رأس المال البشري، من خلال العمل على:

- تحديث بطاقات الوصف الوظيفي حسب المهام والواجبات الجديدة وبما يتوافق مع الهيكل التنظيمي
- اعتماد مقاييس متطورة لتقييم أداء موظفيه

أ. التوظيف والاستقطاب

يعمل البنك على تغيير سياسات الاستثمار في رأس مال البشري، من خلال العمل على استقطاب الكفاءات البشرية ذات الأداء والخبرة المتميزة والكفاءة العلمية.

ب. التدريب والتطوير

عمل البنك خلال عام 2021 على توفير مجموعة واسعة من البرامج التدريبية لمختلف موظفيه العاملين في الفروع والإدارات انطلاقاً من قناعاته بالدور الكبير للتدريب في تطوير قدرات الموظفين ورفع كفاءتهم بهدف تحسين مستوى تقديم الخدمة للحرفاء.

ونظراً للأوضاع الصحية العامة عمل البنك على التوسّع في مجال التدريب الإلكتروني e-learning ، سعياً منه لتوفير التدريب المنتظم والمستمر لكافة الموظفين، وصقل مهاراتهم ومعارفهم المصرفية الأساسية، وتمكينهم من مواكبة آليات العمل المصرفي والمفاهيم المتخصصة، وتوفير بيئة وثقافة مؤسسية محفزة للتعليم واكتساب المهارات.

وقد بلغ إجمالي عدد الفرص التدريبية التي وقّرها البنك خلال العام 2021 ما مجموعه 50 فرصة تدريبية ووفر 2 فرص لدراسة من أجل الترقية المهنية، و18 فرصة لدراسة من أجل التكوين والحصول على الشهادات المهنية .

وتّم خلال العام توفير مجموعة من البرامج الريادية في مجال التدريب كان من أهمها: برنامج تأهيل الموظفين الجدد، وبرنامج لتأهيل موظفي الفروع. ويركّز التدريب المكثّف في هذه البرامج على إشراك الموظفين في أنشطة متخصصة تضمن زيادة تأهيلهم وإحاطتهم بالعمل المصرفي وتعزيز قيم وأخلاقيات العمل لديهم، بالإضافة إلى تزويدهم بالمهارات القيادية والإدارية المتقدّمة بما يتفق مع رؤية البنك وتطلّعاته.

وعمل البنك خال العام 2021 على تطوير الكفاءات الداخلية من أبناء البنك والاستعانة بهم في إعطاء الدورات التدريبية.



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

البنك التونسي الليبي

الموازنة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البند	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
الأصول			
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	أصل 1	66 869 153	11 997 061
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	أصل 2	210 935 344	263 660 192
مستحقات على الحرفاء	أصل 3	437 872 755	465 582 162
محفظة الاستثمار	أصل 4	54 059 000	46 651 711
أصول ثابتة	أصل 5	49 148 935	40 529 373
أصول أخرى	أصل 6	23 172 469	15 607 616
مجموع الأصول		842 057 656	844 028 115
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	خصم 1	1 398	479 257
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	خصم 2	283 127 223	333 090 982
ودائع وأموال الحرفاء	خصم 3	496 761 769	420 911 225
افتراضات وموارد خصوصية	خصم 4	6 936 306	12 826 954
خصوم أخرى	خصم 5	31 768 794	34 128 910
مجموع الخصوم		818 595 490	801 437 328
الأموال الذاتية			
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
احتياطيات	مال ذاتي 2	9 106 338	9 106 338
نتائج مؤجلة		-66 515 551	-36 753 220
نتيجة السنة المحاسبية		-19 128 621	-29 762 331
مجموع الأموال الذاتية		23 462 166	42 590 787
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		842 057 656	844 028 115

البنك التونسي الليبي

جدول التعهدات خارج الموازنة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
ضمانات وكفالات مقدّمة	تعهد 1	32 815 783	41 649 670
اعتمادات مستنديه	تعهد 2	198 329 097	24 250 823
مجموع الخصوم المحتملة		231 144 880	65 900 493
تعهدات التمويل المقدمة	تعهد 3	12 715 528	31 275 141
مجموع التعهدات المقدمة		12 715 528	56 153 133
ضمانات مقبولة	تعهد 4	391 256 237	389 632 454
مجموع التعهدات المقبولة		391 256 237	389 632 454

البنك التونسي الليبي

قائمة النتائج

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخل ماثلة	إيراد 1	29 034 784	30 742 818
عمولات دائنة	إيراد 2	15 410 100	14 625 143
مربح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	إيراد 3	2 500 858	2 157 831
مدخل محفظة الاستثمار	إيراد 4	1 018 905	577 811
مجموع إيرادات الاستغلال البنكية		47 964 647	48 103 603
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء ماثلة (*)	عبء 1	24 326 633	28 579 388
عمولات مدينة	عبء 2	748 360	674 727
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		25 074 993	29 254 115
الناتج البنكي الصافي		22 889 654	18 849 488
إيرادات الاستغلال الأخرى			
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم	عبء 3	-809 362	-14 400 112
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	عبء 4	-133 276	-28 082
مصاريف الأعوان	عبء 5	-26 535 795	-21 108 719
أعباء الاستغلال العامة	عبء 6	-9 849 093	-8 807 335
مخصصات استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	عبء 7	-3 643 794	-4 154 296
نتيجة الاستغلال		-18 081 583	-29 649 056
رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية		-270 253	14 628
الضريبة على الشركات	عبء 8	-101 785	-127 903
نتيجة الأنشطة العادية		-18 453 621	-29 762 331
رصيد ربح/خسارة متأتية من العناصر الطارئة		-675 000	0
النتيجة الصافية للسنة المحاسبية		-19 128 621	-29 762 331

البنك التونسي الليبي

جدول التدفقات النقدية

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-19 128 621	-29 762 331
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		4 586 432	18 582 490
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحب لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		-477 859	479 257
ودائع الحرفاء		75 850 544	-21 736 232
قروض للحرفاء		26 900 045	-114 123 814
سندات المتاجرة		0	0
أصول أخرى		-7 564 853	-1 791 399
خصوم أخرى		-2 360 116	4 654 047
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1-1	77 805 572	-143 697 982
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-7 540 565	-1 919 309
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-12 263 356	-399 941
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	1-2	-19 803 921	-2 319 250
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض رأس المال		0	0
ارتفاع / انخفاض الافتراضات والموارد الخصوصية		-5 890 648	-5 774 968
استعمالات على الصندوق الاجتماعي		0	0
حصص أرباح مدفوعة		0	0
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	1-3	-5 890 648	-5 774 968
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		52 111 003	-151 792 200
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		-57 433 729	94 358 471
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		-5 322 726	-57 433 729

إيضاحات حول القوائم المالية

الإيضاح الأول: تقديم الشركة

تكوّن البنك التونسي الليبي تحت تسمية المصرف العربي التونسي الليبي للتنمية والتجارة الخارجية بمقتضى اتفاقية مبرمة بين الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية بتاريخ غرة ديسمبر 1983 والمصادق عليها بالقانون عدد 54 لسنة 1984 المؤرخ في 23 جويلية 1984.

حدّد رأس المال الأصلي بما قدره 100.000.000 ديناراً مقسم إلى 1.000.000 سهم بقيمة 100 دينار لكل سهم وقع اكتتابها وتحريرها بالتساوي بين الدولة التونسية والجمهورية الليبية.

وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004، التخفيض في رأس المال بما قدره 30.000.000 دينار لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003 قصد إعادة التوازن بين رأس المال والأموال الذاتية الصافية.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

تتمثل أغراض البنك أساساً في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدّتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الإئتمانية الأخرى لأجل مختلفه وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الاستثمارية والتجارية وبالأخصّ المشاريع المشتركة منها بين البلدين. يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض. أما فيما يخصّ النظام الجبائي يخضع البنك لأحكام القانون العام.

وفي هذا الإطار وتبعا لعملية إحالة قسط من الديون والمساهمات المصنّفة إلى شركتي الاستخلاص والاستثمار طبقاً لما جاء به القانون عدد 32 لسنة 2003 المؤرخ في 28 أفريل 2003 والمتعلق بالأحكام الجبائية التي ترمي إلى دعم عمليات التطهير المالي لبنوك التنمية، انتفع البنك بعنوان سنة 2004 بالامتيازات التالية:

- 1- طرح من الربح الخاضع للضريبة، القيمة الناقصة المتأتية من التفويت في الديون والمساهمات.
- 2- استيعاب الخسائر الناتجة عن عمليات التفويت من الاحتياطي ذي النظام الخاص المكون في إطار القانون عدد 93 لسنة 1988، دون الرجوع في الامتيازات التي انتفع بها هذا الاحتياطي.
- 3- حق طرح الخسائر المسجلة بعنوان إحالة الديون والمساهمات بما في ذلك التي تم استيعابها من الاحتياطات أو عن طريق التخفيض في رأس المال، من نتائج السنوات الموالية وذلك إلى حد استيعاب هذه الخسائر كلياً.

الإيضاح الثاني: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية للبنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقاً للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقاً لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999.

وتتلخص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالآتي:

2-1: القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الميزانية بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة. كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم". أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء". وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2-2: أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء". توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين
- وجزء خاص بالفوائد.

2-3: محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع).
- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتنائها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسميا على توزيع هذه الأرباح.

2-4: مخصصات المخاطر

1.4.2 - مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقاً لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدد 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

كما أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01 لسنة 2021 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013، أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون وبـ 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها. وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء الذين لهم ديون من هذا الصنف بـ:

◀ وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.

◀ تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

👉 نسبة المخصصات عن الديون العادية: 0 %

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS NECESSITANT UN SUIVI PARTICULIER)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي أجل مؤكّد. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تدهورا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

👉 نسبة المخصصات على الصنف ب 1: 0 %

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكّدة: (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها واستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و 180 يوما.

👉 نسبة المخصصات على الصنف ب 2: 20 %

③ الصنف ب 3: الديون المتعثرة: (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهذدا والتي يمكن أن ينجز عنها خسائر للبنوك مما يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها. وبالإضافة إلى ذلك تكون بذمة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و 360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: 50 %

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

نسبة المخصّصات على الصنف ب 4: 100 %

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات.

نسبة المخصّصات على الصنف ب 5: 100 %

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل و طاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعُد القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع و حصة المصرف في تمويله.

✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي و حسب حصة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض ب 20 % سنويا على سعر الشراء.
- المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض ب 40 % سنويا على سعر الشراء.
- العقارات: تطبيق انخفاض ب 5 % سنويا على سعر الشراء.

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.2 - مخصّصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الميزانية إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

2-5: معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء ويعتمد المصرف طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33 %

2-6: نظام المحاسبة متعددة العملات:

يعتمد البنك على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

الإيضاح الثالث: الأحداث الهامة

3-1: تنفيذ برنامج التسريح الاختياري

إثر انعقاد مجلس الإدارة عدد 202 في 08 جويلية 2020، تم النظر في مقترح تنفيذ برنامج التسريح الاجتماعي لأسباب اقتصادية استثناسا بتجارب بنوك محلية على غرار البنوك العمومية وإعداد قائمة في الأعوان والإطارات المعنيين بعملية التسريح.

وقد قرر مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021 المصادقة على قائمة الموظفين الذين سيتم تسريحهم.

خلال سنة 2021 تم تسريح 20 موظف بتكلفة جملية قدرها 3.574.350 دينار.

إيضاحات حول الموازنة

1 - الأصول :

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 66.869.153 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 11.997.061 دينار في 31 ديسمبر 2020، وهو كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
5 929 462	6 233 268	نقدية بالخبزينة
6 067 599	60 635 885	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية
11 997 061	66 869 153	المجموع

أصل 1.1: نقدية بالخبزينة:

تتمثل النقدية بالخبزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2020، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
210	0	الدينار الكندي
1 967 048	1 368 648	الأورو
2 580 192	3 624 701	الدينار التونسي
0	1 261	الفرنك السويسري
714	0	الريال السعودي
18 085	0	الجنيه الاسترليني
1 363 213	1 238 658	الدولار الأمريكي
5 929 462	6 233 268	المجموع

أصل 2.1: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
6 067 595	60 635 881	البنك المركزي التونسي
4	4	مركز الصكوك البريدية
6 067 599	60 635 885	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 210.935.344 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 263.660.192 دينار في 31 ديسمبر 2020 تفاصيله كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
4 123	4 053	1-2	حساباتنا لدى البنوك المحلية
36 943 971	100 433 903		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
36 948 094	100 437 956		حسابات المصرف لدى البنوك
2 530 973	602 155		مستحقات على المؤسسات المالية
224 181 125	109 895 233	2-2	توظيفات لدى البنوك
263 660 192	210 935 344		المجموع العام

أصل 1-2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
2 801	2 731	البنك العربي لتونس
1 322	1 322	بنك الأمان
4 123	4 053	المجموع العام

أصل 2-2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2020، كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
14 203 205	0	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
32 158 200	28 735 500	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
8 229 500	0	بنك تونس العالمي بالأورو
7 000 000	1 800 000	بنك تونس العالمي بالدينار التونسي
61 904 535	63 792 810	بنك البركة بالدولار الأمريكي
16 615 070	0	بنك اليوفاي بالدولار الأمريكي
4 287 760	0	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
42 793 400	0	بنك الاسكان بالأورو
0	15 000 000	البنك التونسي الكويتي بالدينار التونسي
6 650 000	0	البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي
10 000 000	0	بنك الأمان بالدينار التونسي
19 750 800	0	مصرف شمال إفريقيا الدولي بالأورو
588 655	566 923	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
224 181 125	109 895 233	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021، كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

التوظيفات	الرصيد
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	160 376 264
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	49 956 651
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	1 004
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات	601 425
المجموع	210 935 344

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 437.872.755 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 465.582.162 دينار في 31 ديسمبر 2020، تفصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
أرصدة مدينة للحرفاء		88 216 607	87 123 439
مساعداً أخرى للحرفاء	1-3	475 556 048	484 368 934
المجموع الخام		563 772 655	571 492 373
فوائد مؤجلة		-48 850 754	-41 127 567
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	2-3	-71 532 805	-56 964 652
مخصصات جماعية	3-3	-5 516 341	-7 817 992
المجموع الصافي		437 872 755	465 582 162

أصل 1-3: مساعداً أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 475.556.048 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 484.368.934 دينار في 31 ديسمبر 2020، تفصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	مذكرة	الرصيد	
		ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
قروض للحرفاء	1-1-3	327 992 981	356 114 573
مستحقات غير مسددة	2-1-3	106 545 721	95 390 361
قروض في النزاعات		41 017 346	32 864 000
المجموع		475 556 048	484 368 934

أصل 1-3-1: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
95 617 859	78 305 677	تمويل عمليات تجارية
163 107 561	162 861 412	محفظة قروض التمويل
95 378 322	84 510 237	جدولة قروض
1 863 831	2 168 655	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
356 114 573	327 992 981	المجموع

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حرفاء لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 91-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991. (1) بعد خصم الاستهلاكات.

أصل 2-1-3: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 106.545.721 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 95.390.361 دينار في 31 ديسمبر 2020، وهي كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
36 766 571	38 630 176	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
42 720 213	48 114 231	قروض غير مسددة أصلا
15 438 761	19 208 568	فوائد غير مسددة على القروض
464 816	592 746	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
95 390 361	106 545 721	المجموع

أصل 2-3: مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصصات جماعية:

يتمثل تطور مخصصات الديون خلال سنة 2021 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
*الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020	64 782 644
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	56 964 652
- مخصصات جماعية	7 817 992
* المدخرات المرصدة الصافية خلال سنة 2021	12 266 502
* المدخرات المرصدة خلال السنة:	15 793 719
* استرجاع مخصصات خلال السنة:	-1 225 566
* استرجاع المدخرات الجماعية خلال السنة:	-2 301 651
*الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	77 049 146
مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها	71 532 805
مخصصات جماعية	5 516 341

أصل 4: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 54.059.000 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 46.651.711 دينار عند ختم سنة 2020. تتجزأ محفظة الاستثمار كآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد
		ديسمبر 2021
		ديسمبر 2020
مساهمات وأرباح مرتبطة	40 597 692	40 597 692
حساب جاري للشركاء وسندات رفاعية	15 306 794	7 766 229
المجموع	55 904 486	48 363 921
مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات	-1 845 486	-1 712 210
الرصيد بعد خصم المخصصات	54 059 000	46 651 711

يتمثل تطور محفظة الاستثمار خلال سنة 2021 فيما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020	48 363 921
فارق في السندات الرفاعية	7 350 000
فارق/ الفوائد المرتبطة بالسندات الرفاعية	190 565
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	55 904 486

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قدره 29 254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" يدار من قبل

المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.

تعرض قائمة المساهمات وقيمة المخصصات المتعلقة بها بالجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

المشروع	القيمة الإسمية المكتتة	القيمة المدفوعة للمساهمة	القيمة غير المحررة للمساهمة	مخصصات وفوائد مؤجلة
الشركة التونسية للطرق السيارة	500 000	500 000	-	167 981
شركة معرض قابس الدولي	50 000	50 000	-	972
دار المصرفي	125 888	125 888	-	39 663
شركة الاستثمار بالشمال الغربي SODINO	600 000	600 000	-	332 575
شركة تنمية منطقة الزواجر	25 000	25 000	-	25 000
شركة لافيكو تونس	4 544 303	4 544 303	-	-
شركة SIBTEL	47 728	47 728	-	-
مصرف شمال إفريقيا الدولي	29 253 955	29 253 955	-	-
شركة الاستثمار العقاري	640 000	640 000	-	56 221
نزل ياسمينه بارك	160 000	160 000	-	160 000
شركة منصور طرفة	192 500	192 500	-	192 500
شركة النهوض بالاستثمارات SPPI	25 000	25 000	-	25 000
شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين SODEK	100 000	100 000	-	65 736
شركة التطوير والاستغلال الصناعي	13 700	13 700	-	13 700
المصحة الدولية بقرطاج	385 000	385 000	-	278 177
شركة كاب أنفست سيكار	500 080	500 080	-	-
العربية للاستخلاص	2 700 000	2 700 000	-	47 961
الشركة التونسية للضمان	20 000	20 000	-	-
المجمع البنكي	1 250	1 250	-	-
شركة سفير بلاص	440 000	440 000	-	440 000
المجموع العام	40 324 404	40 324 404	0	1 845 486

أصل 5: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 49.148.935 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 40.529.373 دينار في 31 ديسمبر 2019. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

الوحدة دينار تونسي

البيانات	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
أصول غير مادية		
برامج معلوماتية	11 585 365	11 403 154
استهلاكات	-8 961 626	-7 951 857
الأصول غير المادية	2 623 739	3 451 297
أصول مادية		
وكالات في طور التهيئة	0	0
أصول ثابتة بغرض المتاجرة	12 451 756	13 155 694
أراضي مبنية	1 283 062	1 283 062
بنايات	29 032 275	29 765 560
تهيئة	12 248 636	11 625 476
أثاث ومعدات المكاتب	7 628 163	7 074 916
وسائل النقل	865 099	865 099
أصول ثابتة أخرى	13 760	13 760
القيمة الخام للأصول المادية	63 522 752	63 783 567
استهلاكات		
تهيئة	-6 021 169	-4 894 699
أثاث ومعدات المكاتب	-6 018 591	-5 446 752
وسائل النقل	-809 564	-743 964
بنايات	-4 148 232	-3 287 060
مجموع الاستهلاكات	-16 997 556	-14 372 475
صافي الأصول المادية	46 525 196	49 411 092
مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة	0	-12 333 016
المجموع الصافي للأصول الثابتة	49 148 935	40 529 373

وتتلخص التغييرات المسجلة ضمن بند الأصول الثابتة كالآتي:

الوحدة دينار تونسي

البيانات	القيمة الخام	الاستهلاكات والمخصصات	القيمة الصافية
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2020	75 186 721	-34 657 348	40 529 373
اقتناءات وتفويت خلال سنة 2021	-78 604		-78 604
استهلاكات السنة المحاسبية		-3 634 850	-3 634 850
استرجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة		12 333 017	12 333 017
الرصيد بتاريخ 31 ديسمبر 2021	75 108 117	-25 959 182	49 148 935

أصل 6: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 23.172.469 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 15.607.616 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
299 536	685 467	1-6	حساب الدولة للأداءات
8 648 487	10 340 430		صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
5 515 069	10 634 631		مدينون مختلفون
769 504	1 078 586		أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
425 020	483 355		قروض وتسبيقات للموظفين
1 362 537	1 371 479		أعباء للتوزيع
-1 362 537	-1 371 479		استهلاكات لأعباء للتوزيع
-50 000	-50 000		مخصصات
15 607 616	23 172 469		المجموع

أصل 1-6: حساب الدولة للأداءات:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
135 093	414 477	الأداء على القيمة المضافة القابل للطرح على المشتريات
164 443	270 990	حساب الخصم من المورد والأقساط الاحتياطية
299 536	685 467	المجموع

2. الخصوم:

خصم 1: أرصدة لدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 1.398 دينار في 31 ديسمبر 2021.

خصم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
47 068 875	78 153 276		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
152 351 000	116 049 250	2-1	ودائع البنوك لأجل
128 500 000	84 500 000	2-2	إقتراضات من البنوك
5 171 107	4 424 697		الديون المرتبطة
333 090 982	283 127 223		المجموع

1.2 : ودائع البنوك لأجل :

تتمثل ودائع البنوك لأجل في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
97 681 500	المصرف الليبي الخارجي بالأورو
14 367 750	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
4 000 000	مصرف الوحدة بالدينار
116 049 250	المجموع

2.2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
	*الإقتراضات من البنوك
62 500 000	بنك البركة
5 000 000	بنك العربي الدولي
	*الإقتراضات من السوق النقدية
17 000 000	البنك المركزي التونسي
84 500 000	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر	115 172 687
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	57 690 752
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	110 263 784
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات	0
المجموع	283 127 223

خصم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 496.761.350 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 420.911.225 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد
		ديسمبر 2021
		ديسمبر 2020
ودائع عند الطلب	216 840 303	241 010 176
حسابات الحرفاء بالدينار التونسي	56 478 461	81 460 230
حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية	157 795 156	157 775 837
حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل	2 566 686	1 774 109
ودائع وأموال أخرى للحرفاء	60 186 616	32 952 607
حسابات الادخار	36 269 137	28 626 088
ودائع الحرفاء لأجل	108 544 335	84 280 622
توظيفات لأكثر من 3 أشهر	108 544 335	84 280 622
شهادات الإيداع ورقاع الصندوق	71 892 000	32 561 600
الديون المرتبطة	3 029 378	1 480 132
المجموع	496 761 769	420 911 225

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	332 668 474
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	44 842 157
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	118 292 339
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	958 798
المجموع	496 761 769

خضم 4: اقتراضات وموارد خصوصية

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 6.936.306 دينار في 31 ديسمبر 2021 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 2.736.493 دينار واقتراض رقاعي بقيمة 4.199.813 دينار.

خضم 5: خصوم أخرى

بلغت الخصوم الأخرى 31.768.794 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 34.128.910 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
1 860 245	2 145 783	مدخرات للخصوم والأعباء
25 749 890	23 192 271	حسابات مرتقبة وحسابات التسوية
18 896 747	16 949 232	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف
744 717	606 682	حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات
6 108 426	5 636 357	مصروفات للدفع وإيرادات مسبقة
2 486 561	2 211 958	دائنون مختلفون
4 032 214	4 218 782	غير ذلك
2 754 043	2 863 275	حساب الدولة للأداءات
1 278 171	1 355 507	مخصصات على إجازات للدفع
34 128 910	31 768 794	المجموع

3. الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية 23.462.166 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 42.590.787 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
2 889 829	2 889 829	مال ذاتي 2	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	مال ذاتي 3	احتياطي ذو نظام خاص
-36 753 220	-66 515 551		نتائج مؤجلة
72 353 118	42 590 787		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-29 762 331	-19 128 621		نتيجة السنة المحاسبية
42 590 787	23 462 166		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفى 2003. هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك، أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
24%	237 496	الدولة التونسية
26%	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0%	34	مساهمون آخرون
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: احتياطات

تطورت الاحتياطات كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
2 889 829	2 889 829	احتياطي قانوني
6 216 509	6 216 509	احتياطي ذو نظام خاص
0	0	احتياطي الصندوق الاجتماعي
9 106 338	9 106 338	المجموع

تطور الأموال الذاتية يتلخص في الجدول التالي

الوحدة: دينار تونسي

المجموع	نتيجة السنة المحاسبية	نتائج مؤجلة	احتياطي الصندوق الاجتماعي	احتياطي اجباري	احتياطي قانوني	رأس المال	البيانات
42 590 787	-29 762 331	-36 753 220	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2020
							تخصيص نتائج سنة 2021
							احتياطي قانوني
							احتياطي اختياري
							احتياطي الصندوق الاجتماعي
							حصص أرباح المساهمين
-	29 762 331	-29 762 331					خسائر مرحلة 2020
							استعمالات الصندوق الاجتماعي
-19 128 621	-19 128 621						نتائج السنة المحاسبية 2021
23 462 166	-19 128 621	-66 515 551	0	6 216 509	2 889 829	100 000 000	الرصيد بتاريخ 31/12/2021

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
41 649 670	32 815 783	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
0	0	التزامات مكلفة وضمانات أخرى
41 649 670	32 815 783	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستنديه:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
5 093 432	26 419 751	اعتمادات التوريد
19 157 391	171 909 346	اعتمادات التصدير
24 250 823	198 329 097	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 12.715.528 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2021 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كآآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
13 579 374	7 113 345	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
276 574 681	285 907 933	الضمانات المقبولة من الحرفاء
99 478 399	98 234 959	الضمانات المقبولة من الدولة
389 632 454	391 256 237	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج

إ- إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 29.034.784 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 30.742.818 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة انخفاض بـ 1.708.034 دينار أي بنسبة 5,56 % تفصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
93 034	3 333	فوائد حسابات المراسلين
3 374 060	2 516 947	إيرادات التوظيف
10 063 331	12 464 262	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
8 612 198	7 224 041	فوائد على القروض التجارية
2 135 499	1 528 234	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
6 224 022	5 061 069	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
240 674	236 898	إيرادات الإيجار المالي
30 742 818	29 034 784	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف عمولات الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 15.410.100 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 14.625.143 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجل ارتفاع بـ 784.957 (نسبة 5,37 %) تفصيلها كالتالي :

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
211 975	76 098	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
6 386 734	6 577 855	عمولات على قروض وعمليات تجارية
1 033 369	800 401	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
6 993 065	7 955 746	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
14 625 143	15 410 100	المجموع

إيراد 3: أرباح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية

بلغت هذه الإيرادات 2.500.858 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 2.157.831 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة ارتفاع بـ 343.027 دينار وتعلق هذه الإيرادات بالأساس بأرباح الصرف.

إيراد 4: أرباح محفظة الاستثمار

بلغت هذه الإيرادات 1.018.905 دينار في 31 ديسمبر 2021 وتتكون من أرباح السندات الرقاعية بقيمة 983.905 دينار وبديل الحضور بقيمة 35.000 دينار.

II - أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
11 728 851	9 862 357	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
15 746 869	13 755 348	فوائد على ودائع الحرفاء
1 103 668	676 376	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
0	32 552	أعباء أخرى
28 579 388	24 326 633	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 748.360 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 674.727 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة ارتفاعا بـ 73.633 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-16 404 060	-15 793 719	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
2 842 626	1 225 565	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
-943 029	-875 876	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-287 418		خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
391 769	2 301 651	استرجاع مخصصات جماعية
0	12 333 017	إسترجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
9 504 423	0	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-2 855 981	0	إلغاء الفوائد المؤجلة
-6 648 442	0	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-14 400 112	-809 362	المجموع

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-113 736	-240 670	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
85 654	107 394	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-28 082	-133 276	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
17 225 889	21 945 943	أجور ورواتب
3 645 921	4 327 355	أعباء اجتماعية
236 909	262 497	تربصات التكوين
21 108 719	26 535 795	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
155 495	297 157	طباعة وتزويدات المكاتب
229 623	260 531	مصاريف المجالس والجمعيات
356 250	386 875	بدل الحضور
729 924	714 356	مصاريف الهاتف والبريد
1 860 923	2 106 569	الضرائب والمعاليم
24 689	40 424	مصاريف مهمات
37 918	62 509	مصاريف الضيافة
42 207	31 775	جرائد ومجلات وتوثيق
72 627	72 090	تنقلات وأسفار
205 648	224 568	منح التأمين
458 829	474 957	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
149 485	119 248	دعاية وإعلان
1 590 388	1 532 823	خدمات وأتعاب
1 747 676	2 545 811	صيانة وتصليح
175 000	155 000	مساهمة في ودادية البنك
247 561	46 768	اشتراكات وإعانات
723 092	777 632	مصاريف الإيجار ومصاريف أخرى
8 807 335	9 849 093	المجموع

عبء 7: رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة:

يحتوي بند رصد استهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
4 154 296	3 643 794	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
4 154 296	3 643 794	المجموع

عبء 8: الضريبة على الشركات:

وقع احتساب الأداء على الشركات على أساس الضريبة الدنيا المستوجبة والتي لا يمكن أن تقل عن مبلغ يساوي 0.2 بالمائة من رقم المعاملات الخام.

وقد بلغت قيمة الضريبة على الشركات 101.785 ديناراً في 31 ديسمبر 2021 مقابل 127.903 ديناراً في 31 ديسمبر 2020.

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
11 997 061	66 869 153	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
263 660 192	210 935 344	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-46 804 881	-76 432 904	ودائع المراسلين الأجانب
-286 286 101	-206 694 319	ودائع واقتراضات البنوك
-57 433 729	-5 322 726	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-29 762 331	-19 128 621	النتيجة الصافية:
18 582 490	4 586 432	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
479 257	-477 859	ودائع / سحوبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-21 736 232	75 850 544	ودائع الحرفاء
-114 123 814	26 900 045	قروض للحرفاء
0	0	سندات المتاجرة
-1 791 399	-7 564 853	أصول أخرى
4 654 047	-2 360 116	خصوم أخرى
-143 697 982	77 805 572	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-1 919 309	-7 540 565	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-399 941	-12 263 356	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-2 319 250	-19 803 921	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 3-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-5 774 968	-5 890 648	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية
0	0	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-5 774 968	-5 890 648	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

إيضاحات حول العمليات بين الأطراف المرتبطة

إيضاح 1: العمليات بين الأطراف المرتبطة:

تتكون مجموعة "البنك التونسي الليبي" من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة ("البنك التونسي الليبي"، "الشركة العربية للاستخلاص" و"كاب أنفست سيكار").

وتتمحور أهمّ المعاملات بين أطراف المجموعة فيما يلي:

* اتفاقية بين "البنك التونسي الليبي" و"كاب أنفست سيكار" تقوم بمقتضاها "كاب أنفست سيكار" بالتصرف في مساهمات "البنك التونسي الليبي" مقابل 5 000 دينار في السنة.

* أبرم البنك عقد تسويق محل إداري مع "الشركة العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2021/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون اعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنوياً بداية من 01 جانفي 2020 واعتمادا على آخر معين كراء معمول به بين الطرفين. وقع إلغاء العقد ابتداء من



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2021

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

أ. تقرير حول تدقيق القوائم المالية

1-الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2021، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية مجموع موازنة يبلغ **842 057 656** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **19 128 621** دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية للبنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2021 وعن نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أنّ عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات الآتي ذكرها:

- أ- كما ورد بالإيضاح "أصل 4" تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والانتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك. ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه طبق الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة احتمال حصوله على منافع إقتصادية مستقبلية.
- ب- قام البنك بأعمال الجرد المادي للأصول الثابتة وشرع في مقاربتها مع الأرصدة المحاسبية بتاريخ 31 ديسمبر 2021 إلا أن أعمال المقاربة لم تكتمل لغاية تاريخ التقرير المائل.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

- أ- يحتوي بند «الأصول الأخرى» على حساب مدين بمبلغ 2.152 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي التي تم بذلها دون تمويل في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي.
- ب- تلقى البنك نتائج عملية المراقبة التي أجرتها مصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمتعلقة بالسنوات 2019، 2020 و-2021 وتتضمن نقص في المساهمات الإجتماعية المصرح بها خلال تلك السنوات قدره 4.346 ألف دينار.

ولا يمكن في الوقت الراهن تحديد الإنعكاس النهائي على القوائم المالية قبل ختم الإجراءات ذات الصلة مع العلم أن البنك لم يقيم بتكوين أي مخصصات في هذا الشأن.

ت- إستخلص البنك مستحقاته على عميل عبر مقايضتها بمجموعة من العقارات. وقد تم تحويل جزء من المستحقات المستخلصة ضمن الأصول الثابتة سنة 2020 وقام البنك بإسترجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة الحالية إثر حصوله على محضر تحوز. ويتبين من الحكم الصادر لفائدة البنك أنه تمت إحالة تلك العقارات في مقابل جميع الديون المتخلدة في ذمة العميل إلا أنه تم الإبقاء على تعهدات بمبلغ 3.005.837 دينار تمت تغطيتها بمخصصات مبلغها 953.394 دينار وفوائد مؤجلة مبلغها 2.047.327 دينار.

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي. إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقاً لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستناداً إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية

بما في ذلك استخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتياال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرية ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهرية مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهرية، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات

ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.

■ تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

1- فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117- 94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية للبنك. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفعاليتها وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعدنا في الموضوع تقريراً يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءاً لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

2- مطابقة مسك حسابات الأوراق المالية للقوانين الجاري بها العمل

عملا بأحكام الفصل عدد 19 من الأمر عدد 2728 – 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، أجرينا المراجعات الخاصة بمطابقة مسك حسابات الأوراق المالية الصادرة عن الشركة مع القوانين المعمول بها. تقع مسؤولية ضمان المطابقة لمتطلبات النصوص الجاري بها العمل على كاهل الإدارة.

واستناداً إلى ما رأيناه ضرورياً من أعمال تدقيق، لم نكتشف أي إخلال متعلق بمطابقة حسابات الشركة للقوانين الجاري بها العمل.

3-عدم إحترام البنك لنسبة الملاءة ونسبة السيولة ونسب الحذر المتعلقة بتقسيم المخاطر على الحرفاء

أصبحت الأموال الذاتية الصافية للبنك التي تم احتسابها طبقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 06-2018 المؤرخ في 05 جوان 2018 سلبية في موفى سنة 2021 مما لا يسمح للبنك بإحترام نسبة كفاية رأس المال الدنيا الترتيبية المحددة بـ 10% وكذلك كافة مؤشرات الحذر الأخرى المرتبطة بمستوى الأموى الذاتية الصافية .

كما أن نسبة السيولة المحتسبة في موفى 2021 غير مطابقة للنسبة الدنيا الترتيبية المحددة بـ 100%.

وبالتالي، فإن هذه الوضعية قد تعرض البنك إلى العقوبات المنصوص عليها بالقانون البنكي وبمناشير البنك المركزي التونسي بالإضافة إلى الخطايا المالية المستوجبة ويمكن أن يؤدي عدم ضخ أموال ذاتية إضافية كافية إلى تهديد إستمرارية نشاط البنك.

تونس في 05 افريل 2022

مكتب أورقا اوديت

محمد صالح بن عافية

مكتب سي بي آي تونس

محمد زياد الشاهد



التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول الاتفاقيات المنظمة

(حسب الفصلين 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية والفصل
62 من القانون عدد 2016-48)

للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2021

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي،

بصفتنا مراقبي حسابات البنك وعملا بأحكام الفصل 62 من القانون 2016-48 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض والفصول 200 وما بعده و 475 من مجلة الشركات التجارية، نعلمكم فيما يلي بالاتفاقيات المبرمة والعمليات المنجزة التالية خلال سنة 2021.

تنحصر مسؤوليتنا في التأكد من مدى احترام الإجراءات القانونية للترخيص والمصادقة على هذه الاتفاقيات وتسجيلها الصحيح في القوائم المالية. ليس من مهامنا البحث بصفة خاصة ومعمقة في إمكانية وجود مثل هذه الاتفاقيات أو العمليات ولكن إعلامكم وفقا للمعلومات المقدمة إلينا والتي نتحصل عليها عن طريق إجراءات التدقيق عن الخصائص والصيغ الأساسية لهذه الاتفاقيات دون إبداء رأينا حول فائدها ووجود مبرر لها. ويرجع إليكم تقييم الفوائد الناجمة عن إبرام هذه الاتفاقيات وإنجاز هذه العمليات قصد المصادقة عليها.

أ. العمليات المنجزة والمتعلقة باتفاقيات مبرمة سابقا:

تجدر الإشارة إلى أن اتفاقيات قديمة أبرمت خلال السنوات الماضية مازالت سارية المفعول خلال السنة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2021 وتتمثل فيما يلي:

❖ تتكون التزامات البنك مع المصرف الليبي الخارجي المساهم بنسبة 50% في رأس مال البنك من العمليات التالية الي غاية 31 ديسمبر 2021:
(الوحدة: دينار تونسي)

مدین	دائن
تسهيلات بنكية	102
ودائع البنوك الاجل	112 049 250
حساب مراسلين	1 610
	56 484 884

❖ تمت في موفى سنة 2011 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 28 ديسمبر 2011، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص، وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 5.698.418 دينار وهي مغطاة كليا بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 1.342.921 دينار.

❖ أبرم البنك اتفاقية مع «كاب أنفست سيكار» تقوم بمقتضاها بالتصرف في مساهمات البنك التونسي الليبي مقابل 5.000 دينار سنويا.

❖ تمت في موفى سنة 2020 وبقرار من مجلس الإدارة للبنك التونسي الليبي المنعقد في 09 سبتمبر 2020، إحالة قسط من الديون المصنفة إلى الشركة العربية للاستخلاص، وقد بلغت القيمة الخام للديون المحالة 9.504.423 دينار وهي مغطاة كليا بواسطة المدخرات والفوائد المؤجلة. وتم هذا التفويت مقابل 13 دينار.

❖ أبرم البنك عقد تسويغ محل إداري مع الشركة "العربية للاستخلاص" لمدة 3 سنوات ابتداء من 2018/01/01 إلى 2020/12/31 مقابل معين كراء سنوي قدره 20 ألف دينار بدون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ويشمل هذا المعلوم مصاريف الصيانة والنظافة والحراسة للأجزاء المشتركة. ويخضع معين الكراء إلى زيادة قدرها 5% سنويًا بداية من 01 جانفي 2019 واعتمادا على اخر معين

كراء معمول به بين الطرفين. وقع الغاء هذا العقد بتاريخ 2020/01/01 وتعويضه بمبلغ خام قدره 1000 دينار للسنة الواحدة.

II. الإلتزامات والتعهدات المتخذة لفائدة المسيرين

وقع تحديد عناصر تأجير المسيرين كما يلي:

❖ تتم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شكل منح حضور وقع تحديدها من طرف مجلس إدارتكم والمصادقة عليها من طرف الجلسة العامة العادية. بلغت منح الحضور التي وقع منحها لأعضاء مجلس الإدارة ما قدره 388 125 دينار خلال سنة 2021. وبلغت منح اللجان ما قدره 205 119 دينار خلال سنة 2021.

❖ حُدّدت مستحقات المدير العام السابق بقرار من مجلس الإدارة عدد 192 المنعقد في 23 أكتوبر 2018. هذا وبلغت الأجور والامتيازات التي تمتع بها المدير العام ما قدره 668 727 دينار لغاية تاريخ مغادرته الموافق ليوم 11 أكتوبر 2021. كما يتمتع المدير العام بسيارة عمل مع التّكفل بجميع مصاريفها.

❖ حُدّدت مستحقات المدير العام المساعد بمقتضى قرار مجلس الإدارة عدد 145 المنعقد في 4 ماي 2011 وقرار مجلس الإدارة عدد 172 المنعقد في 04 ماي 2015. هذا وبلغت أجور وامتيازات المدير العام المساعد خلال سنة 2021 ما قدره 828 269 دينار بما في ذلك التّكفل بمعاليم كراء مسكن الخدمة. هذا وأسندت للمدير العام المساعد سيارة خدمة مع التّكفل بجميع مصاريفها.

❖ إلتزامات وتعهدات البنك لفائدة المسيرين كما اندرجت في القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2021، مفصلة كالآتي:

(الوحدة: دينار تونسي)

اللائحة		أعضاء مجلس الإدارة		المدير العام المساعد			المدير العام السابق			
خصوم في 31 ديسمبر 2021	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2021	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2021	الأجر الصافي	أعباء السنة	خصوم في 31 ديسمبر 2021	الأجر الصافي	أعباء السنة	
-	-	-	-	-	293 781	616 857	-	295 303	657 420	امتيازات قصيرة المدى
-	205 119	-	388 125	-	-	-	-	-	-	بدل الحضور
-	-	-	-	-	12 360	12 360	-	9 217	9 217	منحة البنزين
-	-	-	-	-	3 394	3 394	-	2 090	2 090	مقتطعات الأكل ومنح العيد والدراسة ويوم العلم وهدايا آخر السنة
-	-	-	-	707 792	-	100 297	-	-	-	منحة نهاية الالحاق
-	-	-	-	-	-	95 361	-	-	-	إمتيازات أخرى (السكن الوظيفي)
	205 119		388 125	707 792	309 335	828 269		306 610	668 727	المجموع

من ناحية أخرى وما عدى هذه العمليات، نعلمكم أنه لم يتم إحاطتنا علما بعقد أية اتفاقية أخرى خلال السنة المالية المختومة، وأن أعمال التدقيق التي قمنا بها لم تكشف عن عمليات أخرى تدخل في إطار أحكام الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 المتعلق بمؤسسات القرض والذي تم تنقيحه بالقانون عدد 19-2006 المؤرخ في 2 ماي 2006، والفصل 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية.

تونس في 05 افريل 2022

مكتب أورقا اوديت

محمد صالح بن عافية

مكتب سي بي آي تونس

محمد زياد الشاهد

ملحق 3: القوائم المالية
المجموعة للبنك التونسي
الليبي المختومة في
31 ديسمبر 2021



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

البنك التونسي الليبي

الموازنة المجمعة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
الأصول			
خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية	أصل 1	66 870 298	11 997 955
مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية	أصل 2	210 935 524	263 660 335
مستحقات على الحرفاء	أصل 3	438 180 349	465 863 212
المحفظة التجارية	أصل 4	20 479	34 887
محفظة الاستثمار	أصل 5	52 813 692	45 466 413
أصول ثابتة	أصل 6	49 810 506	42 022 551
أصول أخرى	أصل 7	23 657 354	16 103 234
مجموع الأصول		842 288 202	845 148 587
الخصوم			
البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية	خصم 1	1 398	479 257
ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية	خصم 2	283 127 223	333 090 982
ودائع وأموال الحرفاء	خصم 3	493 834 456	419 552 922
افتراضات وموارد خصوصية	خصم 4	6 936 306	12 826 954
خصوم أخرى	خصم 5	34 122 261	36 411 413
مجموع الخصوم		818 021 644	802 361 528
حقوق الأقلية		951	814
الأموال الذاتية			
رأس المال	مال ذاتي 1	100 000 000	100 000 000
الاحتياطيات المجمعة	مال ذاتي 2	-57 185 584	-27 266 377
نتيجة السنة المحاسبية		-18 548 809	-29 947 378
مجموع الأموال الذاتية		24 265 607	42 786 245
مجموع الخصوم والأموال الذاتية		842 288 202	845 148 587

البنك التونسي الليبي
جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة
للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	مذكرة	البنود
41 649 670	32 815 783	تعهد 1	ضمانات وكفالات مقدّمة
24 250 823	198 329 097	تعهد 2	اعتمادات مستنديه
65 900 493	231 144 880		مجموع الخصوم المحتملة
31 275 141	12 715 528	تعهد 3	تعهدات التمويل المقدمة
56 153 133	31 275 141		مجموع التعهدات المقدمة
389 632 454	391 256 237	تعهد 4	ضمانات مقبولة
389 632 454	391 256 237		مجموع التعهدات المقبولة

البنك التونسي الليبي

قائمة النتائج المجمعة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
إيرادات الاستغلال البنكي			
فوائد دائنة ومداخيل مماثلة	إيراد 1	29 175 289	30 856 881
عمولات دائنة	إيراد 2	15 408 956	14 624 344
مراجيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية	إيراد 3	2 479 099	2 149 374
مداخيل محفظة الاستثمار	إيراد 4	1 122 009	663 938
مجموع إيرادات الاستغلال البنكية		48 185 353	48 294 537
أعباء الاستغلال البنكي			
فوائد مدينة وأعباء مماثلة (*)	عبء 1	24 321 633	28 574 388
عمولات مدينة	عبء 2	748 581	677 012
مجموع أعباء الاستغلال البنكي		25 070 214	29 251 400
النتائج البنكية الصافي			
إيرادات الاستغلال الأخرى		83	0
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات	عبء 3	28 384	-14 171 145
مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار	عبء 4	-142 576	-94 355
أجور وتكاليف اجتماعية	عبء 5	-26 959 199	-21 411 738
أعباء الاستغلال العامة	عبء 6	-10 043 893	-9 005 126
رصيد الاستهلاكات ومدخرات الأصول الثابتة	عبء 7	-3 691 081	-4 193 455
نتيجة الاستغلال		-17 693 143	-29 832 682
رصيد ربح/خسارة على عناصر عادية		-76 241	14 450
نتيجة الأنشطة العادية للشركات المندمجة			
الاداء على الأرباح		-104 276	-129 189
رصيد ربح/خسارة متأنية من العناصر الطارئة		-675 000	
النتيجة الصافية للشركات المندمجة		-18 548 660	-29 947 421
حصة الأقلية		149	-43
النتيجة الصافية العائدة للشركة المجمعة		-18 548 809	-29 947 378

البنك التونسي الليبي

جدول التدفقات النقدية المجمعة

للسنة المحاسبية المختومة في 31 ديسمبر 2021

الوحدة: دينار تونسي

البنود	مذكرة	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
أنشطة الاستغلال			
النتيجة الصافية		-18 548 809	-29 947 378
التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات		3 805 273	18 458 955
الفوارق الحاصلة:			
ودائع / سحبات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى		-477 859	479 257
ودائع الحرفاء		74 281 534	-21 721 955
قروض للحرفاء وتسبيقات / سداد قروض للحرفاء وتسبيقات		27 711 247	-113 781 625
سندات التوظيف		14 408	6 819
أصول أخرى		-7 554 120	-1 761 704
خصوم أخرى		-2 259 950	4 575 149
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال	1-1	76 971 724	-143 692 482
أنشطة الاستثمار			
اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار		-7 489 855	-1 925 581
اقتناء / تفويت في أصول ثابتة		-11 479 036	-399 941
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار	1-2	-18 968 891	-2 325 522
أنشطة التمويل			
ارتفاع / انخفاض رأس المال		0	0
ارتفاع / انخفاض الافتراضات والموارد الخصوصية		-5 890 648	-5 774 968
استعمالات على الصندوق الاجتماعي		0	0
حصص أرباح مدفوعة		0	0
التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل	1-3	-5 890 648	-5 774 968
التغيير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة		52 112 185	-151 792 972
السيولة أو ما يعادلها بداية السنة		-57 433 586	94 359 386
السيولة أو ما يعادلها نهاية السنة		-5 321 401	-57 433 586

القوائم المالية المجمّعة

الإيضاح الأول: تقديم المجموعة

تتكون مجموعة البنك التونسي الليبي من ثلاث شركات مختصة في مجالات متكاملة:

- البنك التونسي الليبي شركة خفية الاسم أنشئت في ديسمبر 1983 وتتمثل أغراض البنك أساسا في قبول الودائع من العموم كيفما كانت مدتها وشكلها وفتح الحسابات المختلفة للهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد وعقد القروض ومنح التسهيلات الائتمانية الأخرى لآجال مختلفة وذلك بالعملة المحلية أو بأية عملة أخرى.

ويعطي البنك الأولوية لتمويل المشاريع الإستثمارية والتجارية وبالأخص المشاريع المشتركة منها بين البلدين.

يخضع نشاط البنك للقانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بمؤسسات القرض.

يبلغ رأس مال البنك في تاريخ اختتام السنة المالية 2009 ما قدره 70 مليون دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 700 ألف سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس مال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة.

ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار.

- "العربية للاستخلاص"، شركة خفية الاسم أحدثت في أكتوبر 2002 ويتمثل الغرض الأساسي للشركة في تحصيل الديون التي يفوت فيها البنك التونسي الليبي لفائدها. يبلغ رأس مال الشركة 2 700 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 27 000 سهم بقيمة 100 دينار للسهم الواحد.

- "كاب انفست سيكار"، شركة خفية الاسم أنشئت في أكتوبر 2002 ويتمثل غرضها الأساسي في المساهمة لحسابها أو لحساب الغير وبهدف إعادة إحالتها في تدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات وإدارة محفظة من القيم المنقولة وبصفة عامة القيام بكل العمليات المالية أو التجارية أو المنقولة والتي لها علاقة وثيقة بغرض الشركة وتتماشى معه باستثناء امتلاك العقارات على ما هو ضروري للقيام بنشاط الشركة يبلغ رأس مال الشركة 1000 ألف دينار (مدفوع بالكامل) مقسم إلى 100.000 سهم بقيمة 10 دينار للسهم الواحد.

1.1 - مساهمة الشركة الأم في رأس مال الشركات الفرعية

يملك البنك التونسي الليبي 26.993 سهما من مجموع 27.000 سهما المكونة لرأس مال شركة «العربية للاستخلاص» وهو ما يمثل مساهمة بنسبة 99,97 %.

أما بخصوص مساهمته في رأس مال شركة " كاب انفست سيكار"، فإن عدد الأسهم التي يملكها بلغ 50.001 سهما وبذلك تكون المساهمة بنسبة 99,98 % باعتبار المساهمة عن طريق العربية للاستخلاص بنسبة 49,99 %.

الإيضاح الثاني: طرق ومراحل التجميع

1.2- طريقة التجميع

يتم اختيار طريقة التجميع حسب نسبة حقوق التصويت التي يمتلكها البنك التونسي الليبي في كل من الشركتين وكذلك حسب قدرتها على توجيه السياسة المالية وكذلك التأثير بصفة فعالة على سياسة التصرف في الشركة.

وعلى هذا الأساس، تم اعتماد طريقة التجميع التام باعتبار درجة المراقبة التي تمارسها الشركة الأم في كل من الشركتين الفرعيتين (99,97 % و 99,98 % من حقوق التصويت بالشركتين).

2.2- تاريخ الإقفال

اعتمدنا كتاريخ للقوائم المالية المجمعة نفس تاريخ القوائم المالية الفردية لشركات المجموعة وهو 31 ديسمبر من كل سنة.

3.2 - مراحل التجميع

تم إعداد القوائم المالية المجمعة باتباع المراحل التالية:

- ✓ تجميع جميع بنود القوائم المالية للشركة الأم والمؤسسات الفرعية سطرا سطرا وذلك عن طريق جمع العناصر المتشابهة للأصول والخصوم وحقوق المساهمين وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات والمصروفات،
- ✓ إلغاء الأرصدة والعمليات المنجزة بين شركات المجموعة،
- ✓ مراجعة كافة الطرق المحاسبية المعتمدة وذلك للتأكد من تطبيق نفس المبادئ في جميع شركات المجموعة،
- ✓ إلغاء القيمة المحاسبية لمساهمة الشركة الأم في المؤسسات الفرعية والحصة الراجعة للشركة الأم في حقوق المساهمين في هذه المؤسسات الفرعية،
- ✓ تحتسب حصص الأقلية من النتيجة الصافية للمؤسسة الفرعية وتخصم من نتيجة المجموعة للحصول على النتيجة الصافية المتعلقة بمالكي الشركة الأم،
- ✓ تحتسب حصص الأقلية من الأصول الصافية للمؤسسة الفرعية وتعرض بالموازنة المجمعة بصفة منفردة عن الخصوم وحقوق المساهمين للشركة الأم.

4.2 - أهداف التجميع

يقع إعداد القوائم المالية المجمعة لأهداف مالية واقتصادية وتبعا لذلك فإن الحسابات المجمعة تهدف إلى إعطاء مساهمي البنك التونسي الليبي (الشركة الأم) القيمة الحقيقية لأسهمهم وذلك في إطار وحدة اقتصادية تجمع حصص الأغلبية والأقلية على حد سواء.

وتترجم تبعات هذا التوجه كالاتي:

- ✓ فارق الاقتناء: يؤخذ هذا الفارق في حدود نسبة الشركة الأم عند الاقتناء،
- ✓ النتائج بين شركات المجموعة: تلغى بالكامل النتائج المحققة والمتعلقة بصفقات مبرمة بين الشركة الأم والمؤسسات تحت المراقبة الكاملة،
- ✓ عرض حصص الأقلية: تعرض حصص الأقلية بالموازنة وحساب النتيجة على التوالي بين حقوق المساهمين والخصوم، وخصما من النتائج المجمعة.

الإيضاح الثالث: التصريح بالمطابقة

أعدت القوائم المالية طبقا لمقتضيات نظام المحاسبة للمؤسسات ونخص بالذكر المعيار المحاسبي رقم 35 (القوائم المالية المجمعة) والمعيار المحاسبي رقم 36 (المساهمات في المؤسسات المشتركة) وخاصة المبادئ المتعلقة بتقنيات وقواعد العرض والإفصاح الخاصة بإعداد ونشر القوائم المالية المجمعة.

الإيضاح الرابع: المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة

تشتمل القوائم المالية لمجموعة البنك التونسي الليبي بالنسبة للسنة المحاسبية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية والإيضاحات وقد تم إعدادها طبقا للمعيار المحاسبي العام والمعايير المحاسبية (من 21 إلى 25) المتعلقة بالمؤسسات المصرفية وفقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 25 مارس 1999. وتتخلص أهم المبادئ المحاسبية المعتمدة في إعداد القوائم المالية كالتالي:

1.4 - القروض والإيرادات المتعلقة بها

تظهر القروض قصيرة المدى في الموازنة بقيمتها الأصلية بعد خصم الفوائد المسجلة مقدما وغير المستحقة. كما تدرج القروض المتوسطة والطويلة المدى في الموازنة بقيمة المبالغ التي تم صرفها بصفة فعلية. وبالتالي، تبقى المبالغ التي لم يقع صرفها مسجلة ضمن الالتزامات خارج الموازنة. وتسجل الفوائد المحصلة بصفة فعلية والتابعة للسنة المالية ضمن الإيرادات فيما تدرج الفوائد المتعلقة بالسنة المالية في جانب خصوم الموازنة ضمن بند "حساب تسوية الخصوم". أما الفوائد المستحقة على الديون المصنفة وغير المحصلة بصفة فعلية، فإنها تسجل ضمن حساب فوائد مؤجلة وتأتي خصما من بند "مستحقات على الحرفاء". وعند تحصيلها بصفة فعلية، تدرج هذه الفوائد ضمن الإيرادات.

2.4 - أصول الإيجار المالي

تسجل الأصول الثابتة الخاصة بالإيجار المالي ضمن الأصول بالموازنة بقيمة شرائها دون اعتبار الأداء على القيمة المضافة وهي شبيهة بالقروض المسندة للحرفاء. وبالتالي تم إدراجها ببند "مستحقات على الحرفاء". توزع قيمة الإيجار على النحو التالي:

- ✓ جزء أصلي يحمل على أصل مبلغ الدين،
- ✓ وجزء خاص بالفوائد.

3.4 - محفظة السندات

تنقسم محفظة السندات التي توجد بحوزة المصرف إلى قسمين: محفظة السندات التجارية ومحفظة الاستثمار.

تحتوي محفظة السندات التجارية حصرا على السندات التي ينوي المصرف التفويت فيها بالبيع على المدى القصير.

تتضمن محفظة الاستثمار أساسا:

- ✓ السندات التي يعتقد أن امتلاكها لمدة طويلة يعود بالفائدة على نشاط المصرف (أسهم ورقاع)

- السندات ذات الإيراد القار والتي تم اقتناؤها من قبل المصرف بنية الاحتفاظ بها إلى غاية حلول أجلها (سندات الاستثمار).

تدرج القيمة غير المدفوعة من السندات ضمن الالتزامات خارج الموازنة حسب قيمة الإصدار.

تسجل السندات حسب قيمة الشراء دون اعتبار المصاريف التي وقع تحملها. كما تسجل عمليات الشراء والبيع للسندات في تاريخ انتقال الملكية والذي يوافق إما تاريخ تسجيل العقد ببورصة الأوراق المالية بتونس أو تاريخ الاكتتاب.

تدرج حصص الأرباح المتعلقة بسندات المصرف ضمن الإيرادات بمجرد المصادقة رسمياً على توزيع هذه الأرباح.

4.4 - مخصصات المخاطر

1.4.4 - مخصصات المخاطر عن القروض

حددت المخصصات طبقاً لمبادئ تقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها بمناشير البنك المركزي التونسي عدد 91-24 و 99-04 و 2001-04 و 2001-12 و 2012-02 بتطبيق نسبة مخصص الصنف على قيمة الالتزام المتبقي بعد خصم تقييم الضمانات المتوفرة عن كل حريف.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 01 لسنة 2021 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الاقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى "مدخرات جماعية" تخصم من النتائج لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

كما جاء في منشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013 أنّ البنوك التي لها ديون متعثرة ومشكوك في استرجاعها والتي تجاوزت آجال تسديدها المقررة بمدة تتراوح بين 3 و 5 سنوات، عليها رصد مخصصات بنسبة 40 % من قيمة هذه الديون و 70 % بالنسبة للديون التي تجاوزت آجال تسديدها مدة تتراوح بين 5 و 7 سنوات وبنسبة 100 % بالنسبة للديون التي تجاوزت 8 سنوات أو أكثر آجال تسديدها.

كما اعتمد البنك على مقتضيات منشور البنك المركزي عدد 12 لسنة 2015 والمنقح بالمنشور عدد 5 لسنة 2017 وذلك بالإبقاء على التصنيف المعتمد في موفى ديسمبر 2014 بالنسبة للمؤسسات الناشطة في القطاع السياحي و المنتفعة بالإجراءات الاستثنائية.

وقد تم تعريف أصناف الديون من قبل البنك المركزي التونسي كما يلي:

الصنف أ: الديون العادية (ACTIFS COURANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها بصفة كلية ومؤكدة في آجالها. ويتّصف الحرفاء من هذا الصنف بـ:

- وضعيّة ماليّة متوازنة مدعّمة بوثائق محاسبية مصادق عليها ووضعيّات محاسبية مؤقتة لا يتجاوز إعدادها 3 أشهر.

- تطابق القروض المتحصّل عليها مع الحاجيات الفعلية للمشروع وقدرته على تسديد ديونه.

الصنف ب: الديون المصنّفة (ACTIFS CLASSES)

① الصنف ب 1: الديون التي تستوجب متابعة خاصة

(ACTIFS nécessitant un suivi particulier)

وهي الديون التي يكون استخلاصها بصفة كلية وفي الأجل مؤكّدا. وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعمل في قطاع اقتصادي يشهد صعوبات، أو ذات وضعيّة ماليّة تشهد تقهقرا. وبالرغم من ذلك تبقى هذه المشاريع قادرة على تسديد ديونها دون اللّجوء بصفة مباشرة إلى الاقتراض التكميلي.

أصدر البنك المركزي التونسي المنشور عدد 2 لسنة 2012 ويتعلق بتقييم التعهدات في إطار الإجراءات الظرفية لمساندة المؤسسات الإقتصادية والذي أوجب تكوين مدخرات ذات صبغة عامة تسمى «مدخرات جماعية» تخصم من نتائج سنة 2011 لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية (صنف 0) وتلك التي تستوجب متابعة خاصة (صنف 1).

② الصنف ب 2: الديون غير المؤكّدة: (ACTIFS INCERTAINS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها الكلّي غير مؤكّد في الآجال وتتّصف المشاريع التي لها ديون من هذا الصنف بأنّها تعاني من صعوبات ماليّة تهدّد بقاءها وإستمراريتها وهو ما يستوجب القيام بعملية إعادة هيكلتها وتطهير وضعيتها الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 90 و180 يوما.

👉 نسبة المخصّصات على الصنف ب 2: 20 %

③ الصنف ب 3: الديون المتعثّرة: (ACTIFS PREOCCUPANTS)

وهي الديون التي يبدو استخلاصها مهدّدا والتي يمكن أن ينجّر عنها خسائر للبنوك ممّا يستوجب تدخّل هذه الأخيرة بصفة ناجعة للحدّ منها.

وبالإضافة إلى ذلك تكون بدمّة هذه المشاريع ديون غير مسدّدة حلّ أجلها منذ ما بين 180 و360 يوما والتي قد يستوجب استخلاصها اللّجوء إلى النزاعات.

👉 نسبة المخصّصات على الصنف ب 3: 50 %

④ الصنف ب 4: الديون المشكوك فيها: (ACTIFS COMPROMIS)

وهي الديون التي لها نفس خاصيات الصنف ب 3 والتي حلّ أجلها منذ أكثر من 360 يوما.

👉 نسبة المخصّصات على الصنف ب 4: 100 %

⑤ الصنف ب 5: الديون المحالة على النزاعات

وهي الديون التي تمت إحالتها على النزاعات وكذلك الديون التي يتعين احتسابها ضمن الخسائر.

👉 نسبة المخصّصات على الصنف ب 5: 100 %

تتمثل الضمانات التي أخذت بعين الاعتبار في:

- الضمانات المقدمة من قبل الدولة
- الضمانات المقدمة من قبل البنوك
- الأصول المالية المرصودة للغرض
- الودائع في حسابات الضمان
- الرهون المسجلة
- قيمة المعدات التي تم اقتناؤها في إطار عقود الإيجار المالي

تتلخص طرق تقييم الضمانات المعترف بها بالنسبة لأهم قطاعات النشاط كما يلي:

- ✓ تحتسب قيمة الرهن بالنسبة للمشاريع السياحية باعتبار صنف النزل وطاقة استيعابه وكلفة السرير. وتعدل القيمة بتطبيق نسبة استهلاك حسب أقدمية المشروع وحصة المصرف في تمويله.
- ✓ تحتسب قيمة الضمان بالنسبة للقطاعات الأخرى على أساس تقييم مستقل داخلي أو خارجي وحسب حصة المصرف في تمويل المشروع.

✓ يتم تقييم قيمة الضمان المتمثل في المعدات التي تم اقتناؤها في إطار الإيجار المالي كما يلي:

- المعدات العادية: تطبيق انخفاض بـ 20 % سنويا على سعر الشراء
- المعدات الخاصة: تطبيق انخفاض بـ 40 % سنويا على سعر الشراء
- العقارات: تطبيق انخفاض بـ 5 % سنويا على سعر الشراء

وتطبق نسبة المخصص المستوجب عن كل صنف على الالتزام الصافي بعد خصم قيمة الضمان والفوائد المؤجلة من مجموع الالتزام الأصلي.

2.4.4 - مخصصات عن محفظة السندات

يتم تقييم السندات التجارية حسب أسعارها ببورصة الأوراق المالية في تاريخ ختم الموازنة إذا كانت الشركات المتعلقة بها مدرجة بالبورصة أو بأسعارها الفعلية على السوق. وينجر عن وجود نقص في قيمتها تكوين مخصص يعادل الانخفاض المسجل وفي صورة وجود قيمة زائدة، فهي لا تسجل ضمن الإيرادات.

يقع تقييم محفظة الاستثمار وفقا لسعر الأسهم بالبورصة إذا كانت شركاتها مدرجة ببورصة الأوراق المالية بتونس أو حسب قيمتها المحاسبية التي يتم احتسابها على أساس القوائم المالية الأخيرة المتوفرة لدى المصرف بالنسبة للشركات غير المدرجة بالبورصة. ويقع تغطية انخفاض قيمة هذه الأسهم عن طريق المخصصات.

4. 5 - معالجة الأصول الثابتة:

تسجل الأصول الثابتة بكلفة الشراء وتعتمد المجموعة طريقة الاستهلاك القار حسب النسب التالية:

- البناءات 2.5 % و 5 %
- أثاث ومعدات المكاتب 10 %
- تجهيزات وتهيئة 10 %
- معدات نقل 20 %
- برامج ومعدات معلوماتية 10% و 33%

4. 6 - نظام المحاسبة متعددة العملات:

تعتمد المجموعة على نظام المحاسبة المتعددة العملات طبقا لما جاء بمعيار المحاسبة رقم 23 المتعلق بمعالجة العمليات بالعملة الأجنبية في المؤسسات البنكية. ويقوم المصرف بتحويل المصروفات والإيرادات المسجلة بالعملة الأجنبية إلى الدينار التونسي على أساس سعر الصرف بالحاضر المعمول به في تاريخ تسجيلها محاسبيا.

عند نهاية كل فترة محاسبية يتم تحويل عناصر الأصول والخصوم باعتماد أسعار الصرف المصرح بها من قبل البنك المركزي التونسي في تاريخ ختم القوائم المالية وتسجيل الأرباح والخسائر المتعلقة بأوضاع الصرف محاسبيا طبقا لما جاء بالنظام المحاسبي.

4.7 - الضرائب المؤجلة:

تطبقا لاتفاقية الحذر وبلاستناد إلى ما جاء في الفقرة 35 وما يليها من المعيار المحاسبي الدولي IAS 12 ولغياب مؤشرات واضحة تدلّ على وجود مرابيح كافية في المستقبل القريب، لم يأخذ البنك بعين الاعتبار الضرائب المؤجلة بعنوان الخسائر المسجلة في إطار تحول البنك إلى بنك شمولي. وتجدر الإشارة إلى أنّ البنك بإمكانه ترحيل هذه الخسائر بصفة لا منتهية.

الإيضاح الخامس: الأحداث الهامة

1.5- : تنفيذ برنامج التسريح الاختياري

إثر انعقاد مجلس الإدارة عدد 202 في 08 جويلية 2021، تمّ النظر في مقترح تنفيذ برنامج التسريح الاجتماعي لأسباب اقتصادية استثناسا بتجارب بنوك محلية على غرار البنوك العمومية وإعداد قائمة في الأعوان والإطارات المعنّين بعملية التسريح.

وقد قرر مجلس الإدارة المنعقد في 31 مارس 2021 المصادقة على قائمة الموظفين الذين سيتم تسريحهم .

خلال سنة 2021 تمّ تسريح 20 موظف بتكلفة جملية قدرها 3.574.350 دينار.

إيضاحات حول الموازنة المجمّعة

أ. الأصول:

أصل 1: أرصدة بالصندوق ولدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 66.870.298 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 11.997.955 دينار في 31 ديسمبر 2020، وهو كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
5 930 356	6 233 613	نقدية بالخبزينة
6 067 599	60 636 685	أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية
11 997 955	66 870 298	المجموع

أصل 1.1: نقدية بالخبزينة:

تتمثل النقدية بالخبزينة بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2020 كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
210	0	الدينار الكندي
1 967 048	1 368 648	الأورو
2 581 086	3 625 046	الدينار التونسي
0	1 261	الفرنك السويسري
714	0	الريال السعودي
18 085	0	الجنيه الاسترليني
1 363 213	1 238 658	الدولار الأمريكي
5 930 356	6 233 613	المجموع

أصل 2.1: أموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية:

ينقسم هذا البند كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
6 067 595	60 635 881	البنك المركزي التونسي
4	804	مركز الصكوك البريدية والخبزينة العامة للبلاد التونسية
6 067 599	60 636 685	المجموع

أصل 2: ودائع ومستحقات لدى المؤسسات البنكية:

بلغ رصيد هذا البند 210.935.524 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 263.660.335 دينار في 31 ديسمبر 2020 تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
4 266	4 233	2-1	حساباتنا لدى البنوك المحلية
36 943 971	100 433 903		حساباتنا لدى المراسلين الأجانب وتسهيلات مصرفية
36 948 237	100 438 136		حسابات المصرف لدى البنوك
2 530 973	602 155		مستحقات على المؤسسات المالية
224 181 125	109 895 233	2-2	توظيفات لدى البنوك
263 660 335	210 935 524		المجموع العام

أصل 1.2: البنوك المحلية:

بلغت حساباتنا بالدينار التونسي لدى البنوك المحلية ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
2 801	2 731	البنك العربي لتونس
1 322	1 322	بنك الأمان
143	180	أكسيس كيبیتال بورص
4 266	4 233	المجموع العام

أصل 2.2: توظيفات لدى البنوك:

تتمثل التوظيفات لدى البنوك بتاريخ 31 ديسمبر 2021 مقارنة بنفس التاريخ من سنة 2020 كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
14 203 205	0	البنك المركزي التونسي بالدولار الأمريكي
32 158 200	28 735 500	بنك تونس العالمي بالدولار الأمريكي
8 229 500	0	بنك تونس العالمي بالأورو
7 000 000	1 800 000	بنك تونس العالمي بالدينار التونسي
61 904 535	63 792 810	بنك البركة بالدولار الأمريكي
16 615 070	0	بنك اليوباى بالدولار الأمريكي
4 287 760	0	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
42 793 400	0	بنك الاسكان بالأورو
0	15 000 000	البنك التونسي الكويتي بالدينار التونسي
6 650 000	0	البنك الوطني الفلاحي بالدينار التونسي
10 000 000	0	بنك الأمان بالدينار التونسي
19 750 800	0	مصرف شمال إفريقيا الدولي بالأورو
588 655	566 923	حسابات مرتبطة بالتوظيفات
224 181 125	109 895 233	المجموع

وتنقسم المستحقات على المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	التوظيفات
160 376 264	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
49 956 651	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
1 004	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
601 425	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
210 935 344	المجموع

أصل 3: مستحقات على الحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 438.180.349 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 465.863.212 دينار في 31 ديسمبر 2020، تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
87 123 439	88 216 607		أرصدة مدينة للحرفاء
565 825 425	555 790 056	1-3	مساعداً أخرى للحرفاء
652 948 864	644 006 663		المجموع الخام
-48 167 269	-48 850 754		فوائد مؤجلة
-131 100 391	-151 459 219		مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
-7 817 992	-5 516 341		مخصصات جماعية
465 863 212	438 180 349		المجموع الصافي

أصل 1-3: مساعداً أخرى للحرفاء:

بلغ رصيد هذا البند 555.790.056 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 565.825.425 دينار في 31 ديسمبر 2020، تفاصيله كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
356 114 573	327 992 981	1-1-3	قروض للحرفاء
95 390 361	106 545 721	2-1-3	مستحقات غير مسددة
81 456 491	80 234 008	3-1-3	مستحقات في الاستخلاص
32 864 000	41 017 346		قروض في النزاعات
565 825 425	555 790 056		المجموع

أصل 3-1-1: قروض للحرفاء:

يشتمل هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
95 617 859	78 305 677	تمويل عمليات تجارية
163 107 561	162 861 412	محفظة قروض التمويل
95 378 322	84 510 237	جدولة قروض
1 863 831	2 168 655	قروض الإيجار المالي (1)
147 000	147 000	حساب جاري للشركاء
356 114 573	327 992 981	المجموع

(1) بعد خصم الاستهلاكات.

لاحظنا عدم وجود تصنيف حديث صادر عن وكالة تصنيف و / أو بيانات مالية حديثة ومراجعة من قبل مدقق خارجي، لعدة حروف لهم التزامات مع النظام المالي بشكل فردي تتجاوز عتبات كل منها 25 مليون دينار، و 5 مليون دينار، على النحو المنصوص عليه في المادة 7 من المنشور رقم 91-24 الصادر في 17 ديسمبر 1991.

أصل 3-1-2: مستحقات غير مسددة:

بلغت مستحقات البنك غير المسددة 106.545.721 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 95.390.361 دينار في 31 ديسمبر 2020، وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
36 766 571	38 630 176	قروض غير مسددة على عمليات تجارية
42 720 213	48 114 231	قروض غير مسددة أصلا
15 438 761	19 208 568	فوائد غير مسددة على القروض
464 816	592 746	قروض غير مسددة على الإيجار المالي
95 390 361	106 545 721	المجموع

أصل 3-1-3: مستحقات في الاستخلاص:

بلغ رصيد هذا البند في 31 ديسمبر 2021 ما قدره: 80.234.008 دينار مقابل 81.456.491 دينار في 31 ديسمبر 2020 عند نهاية السنة الفارطة، وتتجزأ كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
90 436 944	90 436 944	الديون المحالة سنة 2004
12 365 012	12 365 012	الديون المحالة سنة 2005
2 500 879	2 500 879	الديون المحالة سنة 2007
5 698 418	5 698 418	الديون المحالة سنة 2011
9 504 423	9 504 423	الديون المحالة سنة 2020
-39 049 185	-40 271 668	مجموع الإستخلاصات والديون المفرط فيها
81 456 491	80 234 008	المجموع

أصل 4: المحفظة التجارية:

بلغ رصيد محفظة السندات التجارية بعد خصم المخصصات 31.395 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 34.887 دينار عند ختم سنة 2020. تتجزأ محفظة السندات كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
34 887	31 395	توظيفات لدى " أكسيس كبتال "
34 887	31 395	المجموع العام

أصل 5: محفظة الاستثمار:

بلغ رصيد محفظة الاستثمار بعد خصم المخصصات 52.813.692 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 45.466.413 دينار عند ختم سنة 2020. وتتجزأ محفظة الاستثمار كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
36 898 461	36 898 461	مساهمات مباشرة وأرباح مرتبطة
6 088 662	6 088 662	مساهمات لدى كاب أنفست سيكار
2 512 434	2 512 434	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر
170 000	170 000	توظيفات في صندوق رأس مال مخاطر لدى ATD SICAR
7 766 229	15 246 784	حساب جاري للشركاء وسندات أخرى
53 435 786	60 916 341	المجموع
-7 969 373	-8 102 649	مخصصات وفوائد مؤجلة على المساهمات
45 466 413	52 813 692	الرصيد بعد خصم المخصصات

تحتوي محفظة الاستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي " NAIB " بما قدره 29.254 ألف دينار تونسي. وتجدر الإشارة إلى أن مصرف شمال إفريقيا الدولي يدار من قبل المساهمين في رأس مال البنك وهم من يتولى الحضور في الجلسات العامة والمستفيدون من أرباح البنك. مع العلم بأن مساعي متقدمة تبذل من قبل المساهمين (الدولة التونسية والمصرف الليبي الخارجي) لتسوية هذه الوضعية وفصل ملكية مصرف شمال إفريقيا الدولي عن البنك التونسي الليبي وتفعيل خطة استراتيجية لتطوير النشاط.

أصل 6: الأصول الثابتة:

بلغت الأصول الثابتة بعد خصم الاستهلاكات والمخصصات 49.810.506 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 42.022.551 دينار في 31 ديسمبر 2020. ونعرض تفاصيلها بالجدول التالي:

البيانات		ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
أصول غير مادية			
برامج معلوماتية		11 616 429	11 434 218
استهلاكات		-8 991 807	-7 980 561
الأصول غير المادية		2 624 622	3 453 657
أصول مادية			
أصول ثابتة بغرض المتاجرة		12 451 756	13 155 694
أراضي مبنية		1 283 062	1 283 062
بنايات		29 719 686	31 383 102
تهيئة		12 263 143	11 639 983
أثاث ومعدات المكاتب		7 693 428	7 136 997
وسائل النقل		925 677	925 677
أصول ثابتة أخرى		13 760	13 760
القيمة الخام للأصول المادية		64 350 513	65 538 275
استهلاكات			
تهيئة		-6 031 467	-4 904 382
أثاث ومعدات المكاتب		-6 073 873	-5 499 712
وسائل النقل		-870 142	-804 542
بنايات		-4 189 147	-3 427 729
مجموع الاستهلاكات		-17 164 629	-14 636 365
صافي الأصول المادية		47 185 884	50 901 910
مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة		0	-12 333 016
المجموع الصافي للأصول الثابتة		49 810 506	42 022 551

أصل 7: الأصول الأخرى:

بلغ رصيد هذا البند 23.657.354 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 16.103.234 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
568 882	955 660	حساب الدولة للأداءات
10 287 389	10 340 430	صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب الربط
3 879 205	10 637 669	مدينون مختلفون
1 015 823	1 328 862	أعباء مسجلة مسبقا وإيرادات للتحصيل
433 207	486 866	قروض وتسبيقات للموظفين
1 362 537	1 371 479	أعباء للتوزيع وأصول أخرى
-1 362 537	-1 371 479	استهلاكات لأعباء للتوزيع
-81 272	-92 133	مخصصات
16 103 234	23 657 354	المجموع

II. الخصوم:

خصم 1: أرصدة لدى البنك المركزي:

بلغ رصيد هذا البند 1.398 دينار في 31 ديسمبر 2021.

خصم 2: إيداعات وأرصدة المؤسسات البنكية والمالية:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
47 068 875	78 153 276		حسابات المراسلين والمؤسسات المالية تحت الطلب
152 351 000	116 049 250	1-2	ودائع البنوك لأجل
128 500 000	84 500 000	2-2	افتراضات من البنوك
5 171 107	4 424 697		الديون المرتبطة
333 090 982	283 127 223		المجموع

خصم 1-2: ودائع البنوك لأجل:

تتمثل حسابات المراسلين تحت الطلب في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
97 681 500	المصرف الليبي الخارجي بالأورو
14 367 750	المصرف الليبي الخارجي بالدولار الأمريكي
4 000 000	مصرف الوحدة بالدينار
116 049 250	المجموع

خضم 2-2: الإقتراضات من البنوك:

تتمثل الإقتراضات من البنوك في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
	*الإقتراضات من البنوك
62 500 000	بنك البركة
5 000 000	بنك العربي الدولي
	*الإقتراضات من السوق النقدية
17 000 000	البنك المركزي التونسي
84 500 000	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد	البيانات
115 172 687	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لغاية 3 أشهر
57 690 752	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة
110 263 784	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات
0	ودائع وأموال المؤسسات البنكية والمالية لأكثر من 5 سنوات
283 127 223	المجموع

خضم 3: ودائع الحرفاء:

بلغت ودائع وأموال الحرفاء 493.834.456 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 419.552.922 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
239 651 873	213 912 990	ودائع عند الطلب
80 101 927	53 551 148	حسابات الحرفاء بالدينار التونسي
157 775 837	157 795 156	حسابات الحرفاء بالعملة الأجنبية
1 774 109	2 566 686	حسابات الحرفاء بالدينار القابل للتحويل
32 952 607	60 186 616	ودائع وأموال أخرى للحرفاء
28 626 088	36 269 137	حسابات الادخار
84 280 622	108 544 335	ودائع الحرفاء لأجل
84 280 622	108 544 335	توظيفات لأكثر من 3 أشهر
32 561 600	71 892 000	شهادات الإيداع ورقاع الصندوق
1 480 132	3 029 378	الديون المرتبطة
419 552 922	493 834 456	المجموع

وتنقسم ودائع وأموال الحرفاء حسب المدة المتبقية في 31 ديسمبر 2021 كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات	الرصيد
ودائع وأموال الحرفاء لغاية 3 أشهر	329 741 161
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 3 أشهر وأقل من سنة	44 842 157
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من سنة وأقل من 5 سنوات	118 292 339
ودائع وأموال الحرفاء لأكثر من 5 سنوات	958 798
المجموع	493 834 456

خصم 4: اقتراضات وموارد خصوصية:

بلغت الإقتراضات والموارد الخصوصية 6.936.306 دينار في 31 ديسمبر 2021 وتتمثل في اقتراض لدى بنك البركة بمبلغ 2.736.493 دينار واقتراض رقاعي بقيمة 4.199.813 دينار.

خصم 5: خصوم أخرى:

بلغت الخصوم الأخرى 34.122.261 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 36.411.413 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

البيانات		الرصيد
	ديسمبر 2021	ديسمبر 2020
مدخرات للخصوم والأعباء	2 545 783	2 260 245
حسابات مرتقبة وحسابات التسوية	23 957 682	26 503 361
صكوك وكمبيالات تحت التحصيل وحساب تسوية الصرف	16 949 232	18 896 747
حساب الضمانات على التزامات بالتوقيع في النزاعات	606 682	744 717
مصروفات للدفع وإيرادات مسبقة	6 401 768	6 861 897
دائنون مختلفون	3 308 546	3 548 926
غير ذلك	4 310 250	4 098 881
حساب الدولة للأداءات	2 954 743	2 801 091
مخصصات على إجازات للدفع	1 355 507	1 297 790
المجموع	34 122 261	36 411 413

III. الأموال الذاتية:

بلغ مجموع الأموال الذاتية 24.265.607 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 42.786.245 دينار في 31 ديسمبر 2020 وهي كالآتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		مذكرة	البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021		
100 000 000	100 000 000	مال ذاتي 1	رأس المال
-27 266 377	-57 185 584	مال ذاتي 2	الاحتياطيات المجمعة
72 733 623	42 814 416		مجموع الأموال الذاتية قبل نتيجة السنة المحاسبية
-29 947 378	-18 548 809		نتيجة السنة المحاسبية
42 786 245	24 265 607		مجموع الأموال الذاتية

مال ذاتي 1: رأس المال

حدد رأس المال الأصلي للبنك بمائة مليون دينار، وقع التخفيض فيه بقرار من الجلسة العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 25 ديسمبر 2004 وذلك لاستيعاب قسط من الخسائر المسجلة في موفي 2003، هذا وقد قررت الجمعية العامة الخارقة للعادة المنعقدة يوم 20 نوفمبر 2013، الترفيع في رأس المال البنك بما قدره 30.000.000 دينار قصد دعم مركزه المالي وتطوير نشاطه وتحسين نسبة السيولة. ونتيجة لذلك أصبح رأس المال في حدود 100.000.000 دينار مقسم إلى 1 000.000 سهم قيمة كل سهم 100 دينار. ليصبح قدره مائة مليون دينار وتتلخص هيكلته في الجدول التالي:

النسبة	عدد الأسهم	المساهمون
50%	500 000	المساهم التونسي
24%	237 496	الدولة التونسية
26%	262 470	الصندوق القومي للضمان الاجتماعي
0%	10	الديوان التونسي للتجارة
0%	10	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين
0%	7	الديوان الوطني للزيت
0%	7	الشركة التونسية للملاحة
50%	500 000	المساهم الليبي
50%	500 000	المصرف الليبي الخارجي
100%	1 000 000	المجموع

مال ذاتي 2: الاحتياطيات المجمعة

تطورت الاحتياطيات المجمعة كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-27 646 882	-57 409 213	احتياطيات البنك ونتائج مؤجلة
152 691	-38 918	حصة البنك من احتياطيات الشركة العربية للاستخلاص
227 814	262 547	حصة البنك من احتياطيات شركة كاب انفسست سيكار
-27 266 377	-57 185 584	المجموع

إيضاحات حول جدول التعهدات خارج الموازنة المجمعة

تعهد 1: ضمانات وكفالات مقدمة:

يحتوي هذا البند على التعهدات خارج الموازنة التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
41 649 670	32 815 783	ضمانات وخطابات الضمان وكفالات
0	0	التزامات مكلفة وضمانات أخرى
41 649 670	32 815 783	المجموع

تعهد 2: اعتمادات مستندية:

تنقسم الاعتمادات المستندية إلى نوعين:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
5 093 432	26 419 751	اعتمادات التوريد
19 157 391	171 909 346	اعتمادات التصدير
24 250 823	198 329 097	المجموع

تعهد 3: تعهدات التمويل المقدمة:

بلغ مجموع هذه التعهدات 12.715.528 دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2021 وتتعلق بتعهدات المصرف المتعلقة بالقروض المسندة للحرفاء وغير المدفوعة.

تعهد 4: ضمانات مقبولة:

يحتوي هذا البند على الضمانات العينية والضمانات الشخصية والتعهدات الأخرى المقبولة من الحرفاء لضمان اعتمادات ممنوحة وتعهدات أخرى لفائدة الحرفاء والضمانات المقبولة من الدولة بعنوان اعتمادات وتعهدات تعاقد عليها البنك مع حرفائه وكذلك الضمانات المتحصل عليها من قبل مؤسسات التأمين والمؤسسات البنكية الأخرى والمؤسسات المالية وهي كالاتي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
13 579 374	7 113 345	الضمانات المقبولة من المؤسسات البنكية والمالية ومؤسسات التأمين
276 574 681	285 907 933	الضمانات المقبولة من الحرفاء
99 478 399	98 234 959	الضمانات المقبولة من الدولة
389 632 454	391 256 237	المجموع

إيضاحات حول قائمة النتائج المجمّعة

أ. إيرادات الاستغلال البنكي

إيراد 1: فوائد مستلمة وإيرادات أخرى:

بلغت الفوائد الدائنة والمداخيل المماثلة 29.175.289 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 30.856.881 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة انخفاض بـ 1.681.593 دينار أي بنسبة 5,45 % تفاصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
93 034	3 333	فوائد حسابات المراسلين
3 374 060	2 516 947	إيرادات التوظيف
10 177 394	12 604 767	فوائد قروض قصيرة متوسطة وطويلة المدى
8 612 198	7 224 041	فوائد على القروض التجارية
2 135 499	1 528 234	فوائد على عمليات التجارة الخارجية
6 224 022	5 061 069	فوائد مدينة على حسابات الحرفاء
240 674	236 898	إيرادات الإيجار المالي
30 856 881	29 175 289	المجموع

إيراد 2: عمولات دائنة:

تحتوي هذه الإيرادات بالأساس على مختلف العمولات على الضمانات المقدمة (فتح وتعزيز الاعتمادات، أوراق الخزينة) وقد بلغ مجموع هذه الإيرادات 15.408.956 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 14.624.344 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة ارتفاعا قدره: 784.612 دينار أي بنسبة 5,37 % تفاصيلها كالتالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
211 975	76 098	عمولات على قروض متوسطة وطويلة المدى
6 385 935	6 576 711	عمولات على قروض وعمليات تجارية
1 033 369	800 401	عمولات على الالتزامات بالتوقيع
6 993 065	7 955 746	عمولات على عمليات التجارة الخارجية
14 624 344	15 408 956	المجموع

إيراد 3: مرابيح محفظة السندات التجارية والعمليات المالية:

بلغت هذه الإيرادات 2.479.099 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 2.149.374 دينار في 31 ديسمبر 2020.

إيراد 4: مداخيل محفظة الاستثمار:

بلغت هذه الإيرادات 1.122.009 دينار في 31 ديسمبر 2021 وتتكون أساسا من أرباح السندات الرفاعية بقيمة 983.905 وإيرادات تفويت وتصرف «كاب أنفست» في بعض المساهمات وفوائد توظيف الشركة العربية للاستخلاص / صندوق رأس مال مخاطر وبديل الحضور بقيمة 138.104 دينار.

II. أعباء الاستغلال البنكي

عبء 1: فوائد مدينة وأعباء مماثلة:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
11 728 851	9 862 357	فوائد على افتراضات السوق النقدية وودائع المراسلين
15 741 869	13 750 348	فوائد على ودائع الحرفاء
1 103 668	676 376	فوائد على الافتراضات والموارد الخصوصية
0	32 552	أعباء أخرى
28 574 388	24 321 633	المجموع

عبء 2: عمولات مدينة:

تتمثل هذه الأعباء في العمولات التي يتحملها المصرف مقابل الخدمات المقدمة من طرف الغير ومن بينهم المؤسسات البنكية. وقد بلغت 748.581 دينار في 31 ديسمبر 2021 مقابل 677.012 دينار في 31 ديسمبر 2020 مسجلة ارتفاعا قدره: 71.569 دينار.

عبء 3: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم المستحقات وعناصر خارج الموازنة والخصوم:

يحتوي هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-16 404 060	-15 793 719	مخصصات المدخرات على مستحقات الحرفاء
2 842 626	1 225 565	استرجاع مخصصات سابقة على مستحقات الحرفاء
245 037		استرجاع مخصصات على المستحقات المحالة
-959 099	-38 130	مخصصات وخسائر على مدخرات للخصوم والأعباء
-287 418		خسائر على مستحقات تم التفريط فيها
391 769	2 301 651	استرجاع مخصصات جماعية
0	12 333 017	استرجاع مخصصات على أصول ثابتة بغرض المتاجرة
9 504 423	0	خسائر على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-2 855 981	0	إلغاء الفوائد المؤجلة
-6 648 442	0	استرجاع مخصصات على مستحقات تم التفويت فيها لشركة الاستخلاص
-14 171 145	28 384	المجموع

عبء 4: مخصصات المدخرات ونتيجة تصحيح قيم محفظة الاستثمار:

يشتمل هذا البند على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-180 009	-249 970	مخصصات المدخرات على محفظة الاستثمار
85 654	107 394	استرجاع مخصصات سابقة على محفظة الاستثمار
-94 355	-142 576	المجموع

عبء 5: مصاريف الأعوان:

يحتوي هذا البند على ما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
21 174 829	26 696 702	أجور ورواتب وأعباء اجتماعية
236 909	262 497	تربصات التكوين
21 411 738	26 959 199	المجموع

عبء 6: أعباء الاستغلال العامة:

يحتوي بند أعباء الاستغلال العامة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
157 397	299 096	طباعة وتزويدات المكاتب
229 623	260 531	مصاريف المجالس والجمعيات
378 499	425 875	بدل الحضور
731 797	724 048	مصاريف الهاتف والبريد
1 872 370	2 125 792	الضرائب والمعامل
40 025	73 267	مصاريف مهمات
37 918	62 509	مصاريف الضيافة
42 207	31 775	جرائد ومجلات وتوثيق
79 150	78 651	تنقلات وأسفار
208 479	226 929	منح التأمين
458 829	477 257	ماء وكهرباء وتزويدات أخرى
158 969	128 082	دعاية وإعلان
1 646 360	1 556 108	خدمات وأتعاب
1 753 750	2 548 795	صيانة وتصليح
175 000	155 000	مساهمة في ودادية البنك
258 060	46 768	اشتراكات وإعانات

752 953	774 018	مصاريف الايجار ومصاريف أخرى
23 740	49 392	أعباء الاستخلاص
9 005 126	10 043 893	المجموع

عبء 7: رصيد الاستهلاكات ومدخرات الاصول الثابتة:

يحتوي بند رصيد الاستهلاكات ومدخرات الاصول الثابتة على التفاصيل التالية:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
4 193 455	3 691 081	مخصصات استهلاكات لأصول الثابتة
4 193 455	3 691 081	المجموع

إيضاحات حول جدول التدفقات النقدية المجمّعة

إيضاح 1: السيولة أو ما يعادلها:

يمكن تحليل السيولة أو ما يعادلها ضمن الجدول التالي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
11 997 955	66 870 298	خزانة وأموال لدى البنك المركزي ومركز الصكوك البريدية والخزينة العامة للبلاد التونسية
263 660 335	210 935 524	مستحقات على المؤسسات البنكية والمالية
-46 805 775	-76 432 904	ودائع المراسلين الأجانب
-286 286 101	-206 694 319	ودائع واقتراضات البنوك
-57 433 586	-5 321 401	السيولة وما يعادلها في نهاية السنة

إيضاح 1-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-29 947 378	-18 548 809	النتيجة الصافية:
18 458 955	3 805 273	التعديل بعنوان المخصصات والاستهلاكات
		الفوارق الحاصلة:
479 257	-477 859	ودائع / سحبوات لدى المؤسسات البنكية والمالية الأخرى
-21 721 955	74 281 534	ودائع الحرفاء
-113 781 625	27 711 247	قروض للحرفاء
6 819	14 408	سندات المتاجرة
-1 761 704	-7 554 120	أصول أخرى
4 575 149	-2 259 950	خصوم أخرى
-143 692 482	76 971 724	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستغلال

إيضاح 2-1: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-1 925 581	-7 489 855	اقتناء / تفويت في محفظة الاستثمار
-399 941	-11 479 036	اقتناء / تفويت في أصول ثابتة
-2 325 522	-18 968 891	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الاستثمار

إيضاح 1-3: التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل:

يتمثل هذا البند كما يلي:

الوحدة: دينار تونسي

الرصيد		البيانات
ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	
-5 774 968	-5 890 648	ارتفاع / انخفاض الإقتراضات والموارد الخصوصية
0	0	استعمالات على الصندوق الاجتماعي
-5 774 968	-5 890 648	التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل

ملحق 4: تقرير مراقبي
الحسابات حول القوائم
المالية المجمعة لسنة
المالية المقفلة بتاريخ 31
ديسمبر 2021



البنك التونسي الليبي
BANQUE TUNISO-LIBYENNE

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية المجمعة السنة المالية المقفلة بتاريخ 31 ديسمبر 2021

حضرات السادة المساهمين للبنك التونسي الليبي

أ. تقرير حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

1-الرأي

تنفيذا لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندتها لنا جلستكم العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية المجمعة للبنك التونسي الليبي والتي تشتمل على الموازنة وجدول التعهدات خارج الموازنة في 31 ديسمبر 2021، وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية المجمعة المتضمنة على ملخص لأهم الطرق المحاسبية.

تظهر هذه القوائم المالية المجمعة مجموع موازنة يبلغ **842 288 202** دينار تونسي ونتيجة محاسبية سلبية تبلغ **18 548 809** دينار تونسي.

في رأينا ما عدى النقاط المبينة اسفله، فإن القوائم المالية المجمعة المرفقة لهذا التقرير صادقة وتعبر بصورة وفيّة، من كافة النواحي الجوهرية، عن الوضعية المالية لمجمع البنك التونسي الليبي كما هي في 31 ديسمبر 2021 وعن نتيجة عملياته وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في نفس التاريخ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموما بالبلاد التونسية.

2- أساس الرأي مع تحفظات

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة في البلاد التونسية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدقي الحسابات في تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك التونسي الليبي وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الخاصة بمراجعة القوائم المالية في البلاد التونسية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. إننا نعتقد أن عناصر الإثبات التي تحصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا مع التحفظات الآتي ذكرها:

- ت- كما ورد بالإيضاح "أصل 4" تحتوي محفظة الإستثمار على مساهمة البنك في رأس مال مصرف شمال إفريقيا الدولي "NAIB" بما قيمته 29 254 ألف دينار تونسي. غير أن البنك لا يتمتع بالحقوق المنجزة عن ملكية الأسهم مثل الحضور في الجلسات العامة والانتفاع بالعوائد السنوية المستمدة من أرباح البنك.
- ولا تستجيب المساهمة المذكورة لشروط الإقرار ضمن الأصول كما نصت عليها الفقرة 52 من الإطار المرجعي للمحاسبة المصادق عليه طبق الأمر عدد 2459 لسنة 1996 وخاصة احتمال حصوله على منافع إقتصادية مستقبلية.
- ث- قام البنك بأعمال الجرد المادي للأصول الثابتة وشرع في مقاربتها مع الأرصدة المحاسبية بتاريخ 31 ديسمبر 2021 إلا أن أعمال المقاربة لم تكتمل لغاية تاريخ التقرير المائل.

3- فقرة ملاحظة

دون التأثير على صحة الرأي المبدى، نرى من الصالح أن نلفت إنتباهكم للنقاط التالية:

- ث- يحتوي بند «الأصول الأخرى» على حساب مدين بمبلغ 2.152 ألف دينار تمت تغطيته بالكامل بالمخصصات يتكون من مصاريف الصندوق الإجتماعي التي تم بذلها دون تمويل في غياب أرباح محققة كما ينص على ذلك النظام الأساسي.
- ج- تلقى البنك نتائج عملية المراقبة التي أجرتها مصالح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والمتعلقة بالسنوات 2019، 2020 و-2021 وتتضمن نقص في المساهمات الإجتماعية المصرح بها خلال تلك السنوات قدره 4.346 ألف دينار. ولا يمكن في الوقت الراهن تحديد الإنعكاس النهائي على القوائم المالية قبل ختم

الإجراءات ذات الصلة مع العلم أن البنك لم يقيم بتكوين أي مخصصات في هذا الشأن.

ح- إستخلص البنك مستحقاته على عميل عبر مقايضتها بمجموعة من العقارات. وقد تم تحويل جزء من المستحقات المستخلصة ضمن الأصول الثابتة سنة 2020 وقام البنك بإسترجاع المخصصات المكونة بذلك العنوان خلال السنة الحالية إثر حصوله على محضر تحوز. ويتبين من الحكم الصادر لفائدة البنك أنه تمت إحالة تلك العقارات في مقابل جميع الديون المتخلدة في ذمة العميل إلا أنه تم الإبقاء على تعهدات بمبلغ 3.005.837 دينار تمت تغطيتها بمخصصات مبلغها 953.394 دينار وفوائد مؤجلة مبلغها 2.047.327 دينار.

خ- قامت الشركة العربية للاستخلاص بتغطية الديون على الحرفاء التي لم تشهد أي عملية استخلاص، بالمخصصات اللازمة خلال السنوات السابقة، ماعدا جزءا منها قدره 300 000 دينار، وذلك نظرا لإتمام الإجراءات القانونية لتحويل رهن العقار لفائدة العربية للاستخلاص خلال سنة 2021.

د- قامت الشركة العربية للاستخلاص بتغطية الأصول المالية بالمخصصات اللازمة خلال السنوات السابقة بعد طرح ضمانات SOTUGAR، ماعدا مساهمة «PROVALEX» والتي تظهر قوائمها المالية لسنة 2020 وجوب تكوين مخصصات بمبلغ قدره 33 000 دينار، وهذا دون اعتبار القيمة الإضافية على الأصول المادية الثابتة بعد تحيينها بتقرير اختبار بتاريخ 29 سبتمبر 2019

4- تقرير مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول على المعلومات الواردة في التقرير السنوي.

إن رأينا في القوائم المالية لا يشمل ما تضمنه تقرير مجلس الإدارة، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد على ما ورد في هذا التقرير.

وفقا لأحكام المادة 266 من مجلة الشركات التجارية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في التحقق من صحة المعلومات الواردة في حسابات البنك المضمّنة في تقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى المعطيات الواردة بالقوائم المالية. ويتمثل عملنا في قراءة تقرير مجلس الإدارة وتقييم ما إذا كان هناك تناقض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو ما إطلعنا عليه خلال مهمة التدقيق أو إذا كان تقرير مجلس الإدارة به أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا إستنادا إلى العمل الذي قمنا به أن هناك إخلالات هامة في تقرير المجلس فإننا مطالبون بالإبلاغ عنها.

وليس لنا ما نذكره في هذا الصدد.

5- مسؤوليات الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إعداد القوائم المالية المجمعة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمبادئ المحاسبية المتفق عليها عموماً بالبلاد التونسية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية المجمعة، يكون مجلس الإدارة المسؤول عن تقييم قدرة البنك على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الإستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقع على عاتق مسؤولي الحوكمة مراقبة إجراءات إعداد التقارير المالية للبنك.

6- مسؤوليات مدقي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية المجمعة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية المعمول بها في تونس، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية المجمعة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي. الحصول على فهم لنظام الرقابة

الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
 - التوصل الى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة البنك التونسي الليبي على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية المجمعة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- اننا نتواصل مع مسؤولي الحوكمة للبنك فيما يتعلق بمجال ورزنامة أعمال التدقيق وأمور التدقيق الرئيسية، بما في ذلك أي وجه من أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها.

II. تقرير عن الالتزامات القانونية والتنظيمية

في إطار مهمتنا لمراقبة الحسابات، قمنا بالمراجعات الخاصة المنصوصة بالمعايير التي نشرتها هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وكل النصوص المنظمة سارية المفعول في هذا الصدد.

فعالية نظام الرقابة الداخلية

عملا بأحكام الفصل 3 من قانون 117-94 بتاريخ 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بقانون 2005-96 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، أجرينا تقييم عام لفاعلية نظام الرقابة الداخلية المتعلق بمعالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية المجمعة. وفي هذا الصدد، نذكر أن مسؤولية إحداث وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية وكذلك المراقبة الدورية لفاعليته وكفاءته تقع على الإدارة ومجلس الإدارة.

بناء على مراجعتنا، لقد لاحظنا وجود نقائص واعددنا في الموضوع تقريرا يحتوي على عديد النقائص والإخلالات الجوهرية من بينها نقائص تخص النظام المعلوماتي ومكافحة غسيل الأموال والنزاعات التي بدأ البنك في متابعتها لتلافيها ويمثل التقرير المذكور جزءا لا يتجزأ من تقريرنا هذا.

تونس في 05 افريل 2022

مكتب أورقا اوديت

محمد صالح بن عافية

مكتب سي بي أي تونس

محمد زياد الشاهد